الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
جـامعة الشهيد حمه لخضر بالـــــوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: تجارة دولية

دور القطاع الفلاحي في تنمية الصادرات غير النفطية
دراسة حالة الجزائر (2000-2014)

إشراف الدكتور:

-تي أحمد

من إعداد الطلبة:

- باسي هناء

- بلهادف سليمة

- ميم مروة

لجنة المناقشة

د. شاهد الياس	**أستاذ محاضر "أ"**	**رئيسا**
د. تي أحمد	**أستاذ محاضر "أ"**	**مشرفا ومقررا**
أ. زكرياء مسعودي	**أستاذ مساعد "أ"**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2017/2016

وعـرفـان

نشكر الله عز وجل على إتمام هذا العمل، ونتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل وخاصة الأستاذ المشرف الدكتور تي أحمد على مساعدته لنا دون أن يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة، وتشجيعه لنا من بداية هذا البحث، وله منا خالص التقدير والاحترام.

كما نتوجه بالشكر إلى كل من الدكتور لخضر بن عمر والدكتور لبزة هشام والدكتور نصر ضو على مساعدتهم في الدراسة القياسية.

والشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها الدور الكبير في تقويم وتثمين هذا العمل.

ليمة، روة، ناء

الملخص:

لقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا نحو تبني استراتيجية وطنية لترقية الصادرات غير النفطية على أثر لأسعار النفط سنة 1986، وهذا للتنويع من الصادرات من أجل المساهمة في رفع الاقتصاد الجزائري.

ويعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تملك الجزائر فيه إمكانيات كبيرة تحتاج إلى استغلالها وتطوير طرق ووسائل الانتاج مما يساهم في تنمية الصادرات الجزائرية غير النفطية ومن بين هذه الإمكانيات الموارد الطبيعية، الموارد البشرية.

كما حاولنا في الجانب التطبيقي دراسة قياسية حول تأثير مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثيرا كبيرا على تنمية الصادرات غير نفطية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية تنمية الصادرات، الصادرات غير النفطية، القطاع الفلاحي.

Résumé :

Le gouvernement algérien est beaucoup intéressé a la adoption de une stratégie nationale pour promouvoir de une l'exportation non pétrolière après la chutte des prix du pétrole eu 1986 et la dernière crise qui a eu lieu au début de année 2015

Cette stratégie a également pour objet la diversification des exportations pour quelle contribuent au développement de la économie algérienne

Les secteurs agricole est considéré l'un des secteurs les plus importation ou l'Algérie possède une potentialité qui a besoin d'une exploitation et un développement des outils de production. Ce qui contribue au développement des exportations non pétrolières de l'Algérie parmi ces potentialités : il ya les ressources humaines naturelles et les ressources humaines dans la partie on teute de faire une étude économétrique sur l'effet des variables qui puissent avoir de gronds effets sur le développement des exportations non pétrolières en algérien.

Les mots clés: stratégie de développement des exportations – exportation non pétrolière – secteur agricole.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الملخص	
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VI
فهرس الرموز والمختصرات	VII
مقدمة عامة	أ–د
الفصل الأول: إستراتيجة تنمية الصادرات غير النفطية وآليات ترقيتها في الجزائر	
تمهيد	7
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإستراتيجية تنمية الصادرات	8
المطلب الأول: مفهوم إسترتيجية تنمية الصادرات	8
المطلب الثاني: مكاسب وملامح إستراتيجية تنمية الصادرات	11
المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في تنمية الصادرات	13
المبحث الثاني: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية	18
المطلب الأول: مخاطر الاعتماد الشبه الكلي على الصادرات نفطية	18
المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات	20
المبحث الثالث: آليات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر	23
المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة	23
المطلب الثاني: إستحداث مؤسسات لترقية الصادرات غير النفطية	24
المطلب الثالث: الإصلاحات الضريبية والجمركية	28

خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: دراسة واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تنمية الصادرات غير النفطية	
تمهيد	36
المبحث الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر كخيار إستراتيجي	37
المطلب الأول: أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر	37
المطلب الثاني: تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر	39
المبحث الثاني: مشاكل وحلول القطاع الفلاحي في الجزائر	44
المطلب الأول: مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر	44
المطلب الثاني: الحلول الممكنة للقطاع الفلاحي في الجزائر	46
المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للقطاع الفلاحي في الجزائر	48
المبحث الثالث: دراسة قياسية للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)	50
المطلب الأول: طريقة وأدوات الدراسة	50
المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة	56
المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة	61
خلاصة الفصل	62
خاتمة عامة	64
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	تطور استخدام الأراضي خلال الفترة (2001-2004)	40
(2-2)	تطور الإنتاج الفلاحي في المنتجات الفلاحية الأساسية خلال الفترة (2001-2004)	41
(3-2)	توزيع السكان النشطين حسب قطاع النشاط خلال سنة 2004	42
(4-2)	المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر خلال سنة 2002	45
(5-2)	نتائج تقدير النموذج الخطي للقطاع الفلاحي خلال الفترة(2000-2014)	56
(6-2)	نتائج اختبار المعلمات المقدرة	56
(7-2)	نتائج اختبار BREUSCH GODFREY	59
(8-2)	نتائج اختبار ARCH-LM	60

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	تطور قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2001)	52
(2-2)	مساحة الأراضي القابلة للفلاحة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	53
(3-2)	تطور كمية الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	54
(4-2)	تطور الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	55
(5-2)	مناطق قبول و رفض DW	58
(6-2)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	60

قائمة المختصرات

الرمز	معناه
CAGEX	La Compagnie Algérienne D'assurance et Garantie Des Exportation
FSPE	Fonds Spéciale Pour La Promotion Des Exportation
CACI	Chambre Algérienne De Commerce et Industrie
SAFEX	Société Algérienne Des Foires et Exportation
PNDA	Le Plan National De Développement Agricole
PNDAR	Le Plan National De Développement Agricole et Rural
ENP	Les Exportation Non Pétrolière
TERRE	Terre Viable Pour Agriculture
PP	Plant Production
BA	Brut Agricole

مقدمة عامة

تمهيد:

في ظل انهيار أسعار النفط في السوق بدأت الدول المعتمدة في صادراتها على النفط في البحث عن القطاعات التي يمكن أن تكون بديلا لتعويض هذا الانهيار والجزائر إحدى الدول معنية بهذه الأزمة وأصبح من الضروري البحث عن بدائل لدعم الاقتصاديات النفطية و وذلك لأجل كسر تبعيتها لهذه الموارد الريعية، ومع اليقين التام أن هذه الثروات مآلها الزوال لا محال باعتبارها طاقات فانية إذا من غير المعقول بناء اقتصاد أمة بأكملها على إيرادات مآلها الزوال لهذا وجب البحث عن سبل بديلة تعوض تناقص الإيرادات النفطية تدريجيا، والجزائر مثلها مثل الدول ذات الاقتصاديات النفطية تسعى وراء البحث عن البديل الأنسب يغطي انخفاض جانب الإيرادات في الميزانية العمومية المبني أساسا من الثروات النفطية .

إن العمل على ضرورة تنمية الصادرات غير نفطية وترقية صادراتها من شانه أن يساهم في تطوير القطاعات التي تدعم الاقتصاد على غرار القطاع الفلاحي الذي يعتبر العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم فالدولة التي تهتم بقطاعها الفلاحي تضمن العيش الكريم لشعبها من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي.

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإستراتيجية التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة حيث رسمت عمل عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات بتنفيذ خطط وبرامج مختلفة لتخطي الصعوبات التي يوجهونها، والتي ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي واعتماده كمورد للعملة الصعبة من خلال عملية التصدير للمنتجات التي تحقق اكتفاء ذاتي وتصريف الفائض للخارج.

❖ **الإشكالية الرئيسية:**

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم القطاع الفلاحي في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر؟

❖ **التساؤلات الفرعية:**

- ما الضرورة الداعية لتبني إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية؟
- فيما تتمثل أهمية القطاع الفلاحي باعتباره خيار إستراتيجي؟
- هل يعد برنامج تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سياسة فعالة على القطاع الفلاحي؟
- هل يوجد أثر بين الناتج الفلاحي في الجزائر والصادرات غير النفطية؟
- هل يمكن وجود متغيرات أخرى تؤثر على الصادرات غير النفطية في الجزائر؟

❖ **فرضيات البحث:**

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختيار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة؟

- إن الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر نتيجة اعتمادها الشبه كلي على صادراتها النفط دفعها لتبني إستراتيجية لتنمية وتنويع صادراتها.
- تعتبر أهمية القطاع الفلاحي في سد الفجوة الغذائية وتأمين النقد الأجنبي وامتصاص البطالة.
- عرفت الجزائر منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية انتعاش كبير في القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي.
- يؤثر الناتج الفلاحي في الجزائر تأثير سلبي على قيمة الصادرات غير النفطية.
- ربما توجد متغيرات أخرى تؤثر على الصادرات غير النفطية في الجزائر.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

- الرغبة في المساهمة في إيجاد حلول لإشكالية اعتماد الاقتصاد الجزائري على مورد وحيد هو النفط، مما يجعل معرض لانهيار مما ستكون له نتائج سلبية على أمن غذائي.
- إبراز أهمية القطاع الفلاحي ضمن الاقتصاد الوطني ومدى مساهمته في تنويع الصادرات.
- الوقوف على المشكلات والعوائق التي مازالت تحول دون ترقية صادرات غير نفطية إلى مستوى المطلوب وبالتالي السعي إلى اقتراح بعض الحلول لتذليل الصعوبات.

❖ **أهداف البحث:**

من أهم أهداف هذا البحث:

- استعراض واقع الصادرات الجزائرية والمخاطر التي يمكن أن تنجم عن تركيزها.
- التعرف على الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة كافية لترقية الصادرات غير نفطية.
- معرفة واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.
- وقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع ومحاولة ايجاد الحلول مناسبة لها.

❖ **أهمية البحث:**

تأتي أهمية دراسة دور القطاع الفلاحي في تنمية الصادرات غير نفطية في رفع الاقتصاد الجزائر وفك ارتباط بالنفط التوجه نحو التنويع الصادرات من خلال استغلال الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر ومن أهمها الإمكانيات الفلاحية التي تحتاج للمزيد من العمل على تطوير إنتاج الفلاحي ليحل مكانة هامة في الصادرات الإجمالية.

وكذلك المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في إطار سياسات واقتصاديا سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية حد سواء.

❖ **الدراسات السابقة:**

لقد تم الاطلاع على عدد من الدراسات والأبحاث ذات علاقة بالموضوع قيد دراسة، أو ذات العلاقة ببعض جوانبه نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **الدراسة الأولى:**

مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير نفطية على نمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة المتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، 2010.

تناول هذا الموضوع ثلاثة فصول ففي الفصل الأول كان حول دور النمو الاقتصادي وعلاقته بالقطاع التصدير وفي الفصل الثاني تناول إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية ودورها في تحقيق ودرها في تحقي النمو بالجزائر أما الفصل أخير كان حول دور الصادرات غير النفطية للمؤسسات صغيرة ومتوسطة في أداء النمو الاقتصادي في الجزائر.

من أهم الأسباب الدراسة هو أن الجزائر تعاني من الأحادية في التصدير بالنظر لكون أن ما يفوت 95% من صادراتها عبارة عن نفط وعملت الجزائر جاهدة للتنمية صادراتها غير نفطية من خلال عديد من الإجراءات وآليات لترقية صادراتها غير نفطية.

- **الدراسة الثانية:**

يونس زين، عبد مالك زين، القطاع الفلاحي كبديل إستراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 2 و3 نوفمبر 2016، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي التطرق الى القطاع الفلاحي كخيار متاح للجزائر لتنويع الاقتصاد في ظل انهيار اسعار النفط في السوق العالمية، وهذا باعتباره كأحد القطاعات الاقتصادية الهامة ومن أهم القطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي كما يكتسب أهمية كبيرة كونه مصدر دخل كبير من إجمالي القوة العاملة فضلا عن مساهمته في توفير الأمن الغذائي للسكان، وقد حضي هذا القطاع باهتمام واسع من قبل الدولة لتطويره وتنميته وهو ما تترجمه سياسات الدعم الفلاحية المنتهجة من طرف الدولة في السنوات الأخيرة.

❖ **الإطار الزماني والمكاني:**

- **الحدود المكانية:** تناولت الدراسة الاقتصاد الجزائري.
- **الحدود الزمانية:** لقد تطرقنا في هذا الموضوع إلى دراسة دور القطاع الفلاحي في تنمية الصادرات الغير نفطية وكانت الفترة الدراسة من (2000-2014).

❖ **المنهج والأدوات المتبعة:**

المنهج الوصفي التحليلي عن طريق استعانة بالإحصائيات.

- حيث استخدما لمنهج الوصفي في طرح بعض المفاهيم النظرية حول إستراتيجية تنمية الصادرات غير نفطية وهذا بخصوص الجانب النظري.
- أما الجانب التطبيقي استخدم المنهج الوصفي تحليلي عند إبراز دور القطاع الفلاحي في تنمية الصادرات غير نفطية حيث سنعمل على استدلال بجملة من الأرقام وتحليليها والتعليق عليها، مستخدمين في ذلك بعض المؤشرات الإحصائية كمعامل التحديد وإحصائية فيشر والتي نتحصل عليها باستخدام برنامج eviews4.

❖ **صعوبات البحث:**

صعوبة ضبط الإحصائيات من الجهات الوصية وتضاربها في بعض الأحيان.

❖ **محتوى البحث:**

انطلاقا من الإشكالية المطروحة وأهداف البحث واختبار الفرضيات تم تقسن البحث إلى فصلين تسبقها المقدمة العامة، حيث يتناول الفصل الأول الإطار النظري لإستراتيجية تنمية الصادرات بصفة عامة ثم تطرقنا إلى ضرورة تنمية الصادرات غير نفطية وآليات ترقيتها، أما الفصل الثاني تم التطرق إلى القطاع الفلاحي كخيار إستراتيجي والمشاكل التي يتعرض لها وصولا إلى دراسة قياسية حول دور القطاع الفلاحي في تنمية الصادرات غير نفطية وفي الأخير ينتهي البحث بالخاتمة التي تتناول أهم النتائج التي توصل إليها البحث وأهم التوصيات.

الفصل الأول

إستراتيجية تنمية الصادرات غير نفطية وآليات ترقيتها في الجزائر

تمهيـــــــــد:

تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سوى لتنمية صادراتها من مختلف السلع و الخدمات، و ذلك بالنظر لقلة الموارد من العملة الصعبة كل هذه المشاكل كانت العامل الأهم الذي حتم ضرورة السير في نهج إستراتيجية تنمية الصادرات، و كذا تصريف الفوائض من الإنتاج المحلي، لكن تبقى كثير من الدول تعتمد في صادراتها على المادة الأولية التي تتوفر عليها كما هو الشأن للدول المصدرة للنفط و منها الجزائر و هذا ما سيكون له تداعيات سلبية على استنزاف مواردها الطبيعية الغير قابلة للتجديد، و على الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي على هذه الدول الناتج عن عدم استقرار الأسعار في الأسواق الدولية، لذا توجهت الكثير من الدول إلى تبني آليات من أجل ترقية صادراتها غير النفطية تقوم على مجموعة من الوسائل التي تهدف إلى تمكين صادراتها من اختراق الأسواق الدولية من خلال رفع قدراتها التنافسية، و عليه قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي :

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإستراتيجية تنمية الصادرات

المبحث الثاني: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية

المبحث الثالث: آليات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإستراتجية تنمية الصادرات

تلعب إستراتجية تنمية الصادرات دورا بارزا في تطوير تجارة التصدير، سواء من حيث الكم أو النوع فهي ومن خلال سياساتها الهادفة إلى تقديم الإعانة المعقولة للمصدرين، وتوفير الهياكل الأساسية التي تساعد على نمو الصناعات الموجهة ورفع قدراتها التنظيمية والتقنية والتسييرية، التي تسعى إلى تنمية وتنويع مكونات هذه الصادرات بالشكل الذي يؤدي إلى استقرار مداخيلها ونموها.

المطلب الأول: مفهوم إستراتجية تنمية الصادرات

قبل التطرق إلى التعرف على مفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات يجب التعرف على مفهوم تنمية الصادرات.

1. مفهوم تنمية الصادرات:

يقصد بتنمية الصادرات تشجيع الصادرات في الأجل القصير عن طريق حثت الطلب الكلي في اقتصاديات الدول التي تمتلك أجهزة إنتاجية مرنة عن طريق إتباع مجموعة من السياسات التسويقية التي تهدف في مضمونها إلى تصحيح التشوهات السعرية في السلع المراد تصديرها و محاولة ملاءمته مع الأسعار العالمية وإجراء الدراسات التسويقية التي يمكن من خلالها اختيار الأسواق التصديرية التي تتناسب مع مستويات الإنتاج بما يمكن من استغلال الطاقات العاطلة و الاستفادة من مميزات الإنتاج الكبير، و هذا ما يتناسب مع ظروف الدول الصناعية المتقدمة .[1]

2. مفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات:

تعتبر هذه الإستراتجية إلى إحلال الصادرات للسلع الحديثة ذات الصناعة المتقدمة بالسلع التقليدية كالمواد الأولية، وذلك من خلال تصنيع هذه المواد التي جرى العرض على تصديرها في صورتها المصنعة كتصدير المواد البتروكيمياوية بدلا من تصدريها كنفط خام، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لبعض السلع الفلاحية كاللحوم والأسماك والخضروات وتصديرها في شكل معلبات محفوظة، وقد كان هنالك آراء عدة لدعم هذه الإستراتيجية في مقدمتها التوسع في استخدام الموارد وخاصة العمل.

[1] - منيب إيمان، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الغير نفطية في الجزائر خلال الفترة (2002-2013)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 55.

كما أن هذه الإستراتجية لا ترتبط بحجم السوق المحلية و إنما بطبيعة الطلب العالمي خاصة و أن أسواق بعض الدول النامية تتسم بأنها صغيرة الحجم .[1]

تعرف هذه الإستراتجية على أنها " تنفيذ مجموعة من الإجراءات و الوسائل المختلفة على مستوى دولة، بهدف التأثير على كمية و قيمة صادراتها، مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية ."[2]

فيما يحدد كروجر krouger مفهومها في:" هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة"

كما أن الحكومة تتدخل من خلال هذه الإستراتجية في التجارة الخارجية، بحيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات في شكل مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية ، أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير، و يمكن هذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبيا، مما يؤهلها إلى المنافسة بهذه الأسواق، فهذه الإستراتجية تعمل على زيادة قدرة المنتج المحلي في منافسة المنتجات الأجنبية في الخارج، على عكس التعريفية الجمركية و نظام الحصص اللذين يزيدان من قدرة المنتج المحلي على منافسة نظيره الأجنبي في الأسواق الداخلية .[3]

لكنه يجب وكشرط ضروري لنجاح هذه الإستراتجية تحفيز التوسع في الاستثمار الإنتاجي بغرض التصدير، خاصة بإعفاء السلع الوسيطية الداخلة في إنتاج سلع التصدير من التعريفات الجمركية والضرائب المختلفة، إضافة إلى الإعفاء من الضريبة المحلية المباشرة وغير المباشرة على نشاطات التصدير، وتأمين عمليات التصدير للمصدرين.

إنه من المحتمل وبنسبة كبيرة أن يسهم تنويع الصادرات السلعية إلى ارتفاع وزيادة عروض الصادرات، هذا بسبب أن الطلب الخارجي سيكون متميزا نسبيا بمرونة سعريه ومرونة داخلية، وهذا ما يكسب اقتصاد الدولة نوعا من الثبات في مواجهة تذبذب الأسعار العالمية والتقلبات في الأسواق الدولية.

و من بين الظواهر الهامة التي ميزت العلاقات الاقتصادية الدولية في النصف الثاني من القرن الماضي، ظاهرة الدول الصناعية الجديدة في آسيا و المسماة بالنمور الاقتصادية و التي يتميز تطورها الاقتصادي باعتماده على التصنيع من أجل التصدير، فراحت هذه الدول تنافس و بشدة على غزو الأسواق العالمية، و بالبحث في الأسباب التي ساعدت هذه الدول على الوصول إلى مستويات التنمية المتسارعة، نجد أن القاسم المشترك بين هذه

---

[1]- سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية الثقافية، مصر، 2000، ص 292.

[2]- دحو سليمان، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر)**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 32. .

[3]- الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 166-167.

الدول هو إتباع هذه الدول لإستراتيجية تتجه نحو التصدير و كان ذلك بمساعدة الاستقرار السياسي الذي عرفته هذه الدول، و توافر القدر المناسب من رأس المال البشري و كذا وجود وعي و ثقافة راسخة لدى مواطني هذه الدول حول ضرورة الادخار، الإخلاص في العمل، حب النظام، احترام السلطة، و كذا وجود علاقة وطيدة بين الدولة و الاقتصاد و البحث العلمي تستهدف إرساء و تقوية قاعدة من البحث و التطوير، وضع إستراتيجيات تعتمد على استخدام التكنولوجيا الرائدة و الربط بين سياسات التصنيع ،التكنولوجيا و التجارة الخارجية .[1]

3. محاور إستراتيجية تنمية الصادرات:

لا يوجد نموذج موحد صالح للتنمية في كل الدول، بالنظر لاختلاف الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية للدول، إن هذه المحاور التي ترتكز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات يمكن توضيحها كما يلي:[2]

1.3. الإطار المؤسسي: إن تركز إستراتيجية تنمية الصادرات على ضرورة وضع وإيجاد هيئات ومؤسسات تعمل على تجسيد معالم الإستراتيجية على أرض الواقع من خلال تحفيز الأعوان الاقتصاديين على اختلافهم على زيادة الصادرات وتنويعها من خلال الترويج لهذه المنتجات وتقديم مختلف التحفيزات والمعلومات والحلول التي تعرقل عملية التصدير.

2.3. تأمين الصادرات: وذلك من خلال توفير عنصر التأمين على الصادرات للمصدرين لتعويضهم على مختلف الأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها أثناء عملية التصدير.

3.3. تشجيع الاستيراد وتسهيله بهدف إعادة التصدير: تعمل الحكومة من خلال هذا على تبسيط إجراءات استيراد المواد والسلع الوسيطية التي تدخل في عملية إنتاج المنتجات الموجهة للتصدير، وتسهيل عملية الحصول عليها لتحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج وتحسينه بغرض تصديره في الأسواق الدولية.

4.3. جودة المنتج: تعتبر المنتجات الدولية الموجودة في الأسواق العالمية ذات جودة عالية جعلتها تجد مكانها في هذه الأسواق الكبيرة، لذلك تعمل الدول التي تهدف إلى تنمية صادراتها على إقامة نظام فحص للسلع التي يتم تصدريها من أجل ضمان جودتها في الأسواق الدولية، وأيضا الحفاظ على سمعة المنتج من خلال إقامة ندوات داخلية ومعارض ترويج لجودة السلع وجودة التصميم.

---

[1]- مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011، ص ص 92-93.

[2]- صديقة باقر عبد الله، **الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية**، مركز التدريب والبحوث الإحصائية، العراق، 2011، ص 3.

5.3. إيجاد سياسة تمويلية وائتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية: يستلزم توفير مصادر تمويلية للصادرات بشكل يحفز على تنمية الصادرات من خلال:

- ✓ توفير تسهيلات للمصدرين خلال مراحل الإنتاج أو شحن البضاعة؛
- ✓ تخفيض تكاليف تمويل الصادرات؛
- ✓ تقديم إعفاءات للمصدرين من الرسوم البنكية المرتبطة بعمليات التصدير؛
- ✓ تمويل الاستثمارات الأجنبية في الدول، مع التركيز على تمويل بعض الصادرات ذات الأهمية الكبرى وتشجيع الاقتراض بسعر فائدة منخفض أو بدون فوائد أحيانا.

6.3. إصلاح القطاع المصرفي: يقصد به استخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة بهدف تحفيز الصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي وذلك من خلال ضمان توفير الخدمات البنكية التي تتطلبها عملية التصدير.

المطلب الثاني: مكاسب وملامح إستراتيجية تنمية الصادرات

ما من شك بأن تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات سوف ينجر عنه جملة من المكاسب والنتائج الإيجابية على الاقتصاد المعني، كما أن الحكم على مدى نجاح هذه الإستراتيجية يكون من خلال جملة من الملامح والمظاهر التي تعكس مدى بلوغ هذه الإستراتيجية لأهدافها.

1. مكاسب إستراتيجية تنمية الصادرات:

تتعدد وتتنوع المكاسب التي يمكن جنيها من خلال انتهاج إستراتيجية تنمية الصادرات والتوجه نحو الخارج، من خلال محاولة اختراق السوق الدولي وخلق طلب إضافي على المنتج المحلي، بالشكل الذي يعزز فرص النمو ويدعمها، في حقيقة الأمر يمكن النظر لهذه المكاسب من خلال زاويتين أو على مستويين مكاسب محققة على المستوى الكلي ومكاسب محققة على المستوى الجزئي أي على مستوى المؤسسة.

1.1. المكاسب المحققة على المستوى الكلي: وعلى هذا المستوى يمكن سرد بعض المكاسب المتأتية من التصدير فيما يلي:[1]

- ✓ التغلب على ضيق السوق المحلي، وبالتالي إمكانية الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم؛
- ✓ استغلال المزايا النسبية المتوفرة محليا، مع تطور أساليب الإنتاج الصناعي وإعادة تخصيص الموارد وفقا لاعتبارات الميزة النسبية المتاحة؛
- ✓ المساهمة في تقليص معدلات البطالة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل؛
- ✓ تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي؛
- ✓ اعتماد سعر صرف واقعي، مما يسمح برفع أداء الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية؛
- ✓ دخول الأسواق الدولية والمنافسة عليه، يوفر للمنتجات المحلية معلومات عن تلك الأسواق، والمنتجات المنافسة، مدى التطور التكنولوجي الحاصل، وإمكانية الاعتماد على التكنولوجيا في تحسين أداء المنتج المصدر إلى السوق العالمي؛
- ✓ تحقيق مدخرات إضافية من العملة الصعبة من خلال التوسع في التصدير.

2.1. المكاسب المحققة بالنسبة للمؤسسة:

في هذا الجانب يمكن أن نسجل عدة مكاسب للتصدير، تتمثل في:

- ✓ تحقيق المنافسة من خلال الاستفادة من التجارب الأجنبية، ومحاولة مواكبة عجلة التصنيع من حيث الجودة، النوع، الكمية والزمن؛
- ✓ رفع قيمة رقم أعمال المؤسسة، فإذا كانت المؤسسة قوية فإنها بالتصدير تتمكن من توسيع أسواقها وتحقيق عوائد من جراء ذلك، فضلا على أنه يمكن للمؤسسة أن تجد في السوق الخارجي فرصا لتسويق منتوج خاص أو نادر؛
- ✓ يتيح التصدير للمؤسسة إمكانية تنويع المنتجات المصدرة بغرض الحد من مخاطر الاعتماد على سوق واحد، أو زبون واحد، في حال ما إذا حدث ركود أو تراجع الطلب في السوق المحلي، فإن هذا التراجع يمكن تعويضه بالثبات النسبي في الطلب الخارجي؛
- ✓ تحقيق مردودية قصوى، ذلك أنه في حال ما إذا كانت التكاليف الثابتة المغطاة من خلال العمليات المحلية، أو من خلال وسائل تمويلية أخرى، فإن أرباح التصدير يمكن أن ترتفع بسرعة.

[1] – مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 95-96

يشار إلى أن مخاطر تصدير السلع والبضائع تختلف عن تلك المخاطر الناجمة عن الخدمات، إذا يجب في المرحلة الأولى معالجة كل ما يتعلق بالتغليف، الجمركة، النقل والتسليم. أما في حالة الخدمات لابد من الاهتمام بالمسائل المتعلقة برخص العمل، هياكل الاتصال داخل السوق المراد النفاذ إليه، ومسائل التنقل في الخارج.

2. أهم ملامح النجاح في تنمية الصادرات:

للمعرفة ما إذا كانت السياسات بغرض تنمية الصادرات مجدية في تحقيق أهدافها أم عكس ذلك، فإنه يستدل على ذلك من خلال جملة من الملامح التي بتوفرها تكون هذه السياسات ناجحة، ومن هذه الملامح ما يلي:[1]

- ✓ مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي وهيكل الخدمات المصدرة، وبالتالي تقليص الاعتماد على عدد ضئيل من السلع والخدمات الرئيسية، إضافة إلى هذا مدى مراعاة هذا التطور لعوامل الطلب والعرض العالميين من جهة وعوامل التكلفة والإمكانات المتاحة من جهة أخرى؛
- ✓ مدى التنوع الفعلي في الأسواق الخارجية والابتعاد عن الاعتماد على عدد محدود من الأسواق وما يصحب ذلك ضغوط اقتصادية وسياسية؛
- ✓ مدى القدرة على تحقيق زيادة متوالية في حصيلة الصادرات من سلع وخدمات تقليدية وغير تقليدية، بالشكل الذي لا يرفع من التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل ومستلزمات الإنتاج النادرة نسبيا؛
- ✓ مدى استقرار وانتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق ويساعد على زيادة حصتها فيها.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في تنمية الصادرات

هناك العديد من التجارب للدول النامية التي نجحت في تنمية صادراتها والانتقال من التصدير الأحادي إلى التصدير المتعدد مما انعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، وسنعرض أهم هذه التجارب في ما يلي:

[1]- مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 97.

1. تجربة السعودية في تنمية الصادرات:

ما من شك أن تنمية الصادرات أصبح خيارا استراتيجيا للمملكة العربية السعودية نحو تحقيق الاستدامة في النمو والتنمية لأن معدل النمو والصادرات ينعكس إيجابا عن الناتج المحلي الإجمالي وعلى مستوى المعيشة.

و قد أثبتت الكثير من التجارب الدولية الدور المهم الذي يساهم فيه التصدير في نمو و ارتقاء تلك المجتمعات و لذلك يأتي الاهتمام السعودي بذلك القطاع الحيوي ليؤدي دوره الفعال في مسيرة التنمية المتوازنة و المستدامة و تعمل المملكة منذ فترة طويلة على توزيع مصادر دخلها الوطني من خلال وسائل عديدة و المتمثلة في :[1]

- ✓ توفير المعلومات للمصدرين السعوديين عن الأسواق الخارجية وذلك يكون عن طريق إنشاء مراكز تنمية الصادرات السعودية وإقامة مركز للمعلومة التجارية التي يحتاج إليها المصدرين السعوديين وذلك من خلال اتصالاته مع بعض مراكز المعلومات الدولية؛
- ✓ تقديم حوافز مالية وضريبية للمصدرين وذلك ب:
  - الإعفاء الجمركي لمستلزمات الإنتاج اللازمة لإنتاج المنتجات المعدة للتصدير؛
  - منح أسعار فائدة منخفضة على القروض المقدمة للمصدرين؛
  - تخفيض الضرائب على دخل المصدرين؛
  - إنشاء مناطق حرة للتصدير؛
  - تدريب وتأهيل عدد كبير من العاملين في مجال التجارة الخارجية؛
  - إنشاء العديد من المدن الصناعية المجهزة؛
  - تأهيل ودعم المنشآت الإنتاجية ذات التوجه التصديري للحصول على شهادات الجودة العالمية؛
  - توفير كل من الائتمان والتأمين لضمان الصادرات.
- ✓ تنمية الوعي التصديري والتسويقي لدى جمهور المنتجين وذلك عن طريق:
  - إنشاء شبكات من التنظيمات الحكومية وغير الحكومية القادرة على توفير الخدمات للمصدرين وذلك للرد على طلبات المشترين الخارجين مثلا؛
  - وضع خطط تسويقية متكاملة للتعريف بالمنتجات السعودية في الأسواق العالمية يشرف عليها مركز تنمية الصادرات.

[1] – سمر محمد الدسوقي، **تنمية الصادرات السعودية غير نفطية، مدخل للتنمية المستدامة**، تقرير الاقتصاد والأعمال، العدد 22 في: 2014/6/22، متاح على الموقع: www.dcss.center.org/business.economy report /arc.php rw139 ? تاريخ الإطلاع: 2017/04/18 على الساعة 15:44.

وتطبيقا لهذه السياسات أدى ذلك إيجاد وفتح أسواق جديدة أمام المصدرين السعوديين بالإضافة إلى ارتفاع صادرات السعودية الغير نفطية من 29 مليار دولار عام 1998 إلى 40 مليار دولار عام 2002.

2. تجربة تايوان في تنمية الصادرات:

اعتمدت الصناعة في تايوان بصورة كبيرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث شاع لدى الاقتصاديين ربط اسم تايوان بسياسة محددة للتصنيع هي سياسة الإنتاج للتصدير أو التنمية بقيادة الصادرات، لكن هناك شيء من المبالغة و تجاوز للحقائق في هذا الاقتران، فمن الثابت تاريخيا أن تايوان لم تبدأ مسيرتها التنموية فيما بعد الحرب العالمية الثانية بتطبيق سياسة التنمية أو التصنيع بقيادة الصادرات و إنما بدأت هذه المسيرة بالسياسة التي اتبعتها كل الدول في التنمية عن طريق التصنيع و هي سياسة إنتاج بدائل الواردات حيث طبقت هذه السياسة خلال فترة الخمسينات و في أوائل الستينات حتى استنفذت أغراضها و لم تعد هناك جدوى مع استمرارها كمركز في عملية التنمية نتيجة لضيق السوق المحلي في تايوان و هنا انتقل مركز الثقل إلى الإنتاج للتصدير و سواء في المرحلة الأولى أو الثانية للتصنيع كانت تايوان تجمع بين سياستي إنتاج بدائل الواردات و الإنتاج للتصدير، و لذا ساد الاعتراف بأنه من العوامل الهامة في نجاح تايوان هي إعادة توجيه التنمية في الوقت المناسب نحو الخارج بالتوسع في الإنتاج للتصدير.

و قد نمت الصادرات التايوانية و تطورت و أصبحت قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية إلى جانب تلبيتها للطلب المحلي و عملت على تشجيع إقامة صناعات أكثر تعقيدا مثل صناعة الصلب و البتروكيمياء و الماكينات و تصنيع الآلات و المعدات الإلكترونية، و لقد بدأت الحكومة التايوانية في تطبيق سياستها التنموية بإتباع سلسلة من الإصلاحات منها:[1]

- ✓ خفض قيمة العملة ؛
- ✓ توحيد أسعار الصرف سنة 1958 ؛
- ✓ إلغاء القيود على الواردات ؛
- ✓ تعديل السياسة النقدية ؛
- ✓ إنشاء مناطق حرة للتصدير.

كان من نتيجة هذه الإجراءات أن انخفض معدل التضخم إلى أقل من 2 %سنويا خلال الخمسينات من القرن العشرين، وقد تبع هذه الإصلاحات زيادة ملحوظة في الصادرات وفي معدل النمو الاقتصادي حيث

[1] – بوعشة مبارك ، **تجربة تايوان التنموية** ، مجلة العلوم الإنسانية، بحوث اقتصادية، العدد 31، المجلد ب، جوان 2009، ص 27.

شكلت الصادرات 12،2% من الدخل القومي سنة 1958 بينما شكلت الواردات في نفس السنة 20% من الدخل القومي، و ارتفعت الصادرات إلى 19،60% من الدخل القومي سنة 1965 و في سنة 1969 تساوت الصادرات مع الواردات نتيجة للنمو السريع في الصادرات و خلال عقد الستينات من القرن العشرين أمكن مضاعفة الصادرات التايوانية خمسة أضعاف بينما ارتفعت الواردات بأربعة أضعاف و نمت الصادرات لتحل محل المساعدات الأجنبية و السماح بزيادة كبيرة في الواردات و كانت هذه الأخيرة ضرورية حيث كان الاقتصاد يحتاجها في عملية الإنتاجية بدرجة كبيرة و قد تكونت قائمة الصادرات الأولية لتايوان من الماد الغذائية المصنعة و المواد المشابهة و قد توسعت قائمة الصادرات لتشمل الملابس و المنسوجات و الماكينات الكهربائية و غيرها من الصناعات .

و على العموم فقد ركزت السياسات المنتهجة من الحكومة على تشجيع الصادرات عموما بالإضافة إلى التركيز على تشجيع مجموعة من السلع و قدمت الحوافز بأشكال و صور عديدة من الأنشطة الاقتصادية، و قدمت تسهيلات لتدعيم رأس المال و الاستثمار الأجنبي، و حاولت خلق بيئة جذابة للمستثمرين حيث كانت تعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المصادر الهامة للتنمية الاقتصادية .[1]

3. تجربة تركيا في تنمية الصادرات:

وفرت تركيا مجموعة واسعة من الحوافز لتشجيع المنتجين المحليين للبحث عن فرص التصدير على سبيل المثال ثم زيادة الإرجاعات الضريبية، وتم إعفاء صغار المصدرين من دفع ضريبة الإنتاج النهائية، وتم الحصول على الخدمات الائتمانية، حيث وصلت إلى 152 مليار دولار سنة 2013، ومن أهم هذه الإجراءات:[2]

- ✓ دعم إنشاء المناطق الاقتصادية أو مراكز جذب المستثمرين في مجال الزراعة والصناعة مع الأخذ بعين الاعتبار وفرة المواد الخام والطاقة والقوة العاملة وإمكانيات النقل وفرص العمل؛
- ✓ الاهتمام بتقديم محفزات من شأنها أن تقلل من تكلفة الإنتاج وتزيد من جودة الإنتاجية وفرص العمل؛
- ✓ إعفاء الأولوية لتشجيع الصناعات الدفاعية الوطنية؛
- ✓ دعم أنشطة البحث والتطوير؛
- ✓ تشجيع الشركات التركية على الإنتاج طبقا لمعايير الجودة العالمية؛
- ✓ توسيع مجالات التعاون بين القطاع الصناعي والجامعات في نطاق ما يسمي بالتكنو بارك (مركز الأبحاث)؛

[1] – حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات في خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012– 2013، ص ص 77– 78.

[2] – محمد زاهد جلول، **التجربة النهضوية التركية**، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص 119.

- ✓ تخفيض تكاليف التوظيف من أجل زيادة قدرة القطاع الخاص على الإنتاج والمنافسة؛
- ✓ تشجيع استخدام أدوات الاقتصاد الجديد مثل الحاسب الآلي، الأنترنت، تكنولوجيا المعلومات في القطاعين العام والخاص إنتاجها؛
- ✓ إزالة كل العقبات المادية والإدارية والبيروقراطية أمام الصادرات؛
- ✓ زيادة موارد الصادرات والواردات وتشجيع استخدام تبادل المعلومات التجارية مع الدول الأعضاء عام 1986.

المبحث الثاني: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية

إنه و أمام جملة من المخاطر التي تنطوي عليها عملية التركيز الشبه كلي على الصادرات من النفط فإن الضرورة الملحة بالنسبة للاقتصاد الجزائري بغية أحداث تغيرات هيكلية لتنمية الصادرات غير النفطية و في هذا المبحث سنسعى لإبراز أهم مرتكزات هذه الضرورة .

المطلب الأول: مخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في الوقت الحاضر، و هو يمثل عصب الحياة الحديثة و المحرك الأساسي للنمو الصناعي و التكنولوجي بشكل خاص و النمو الاقتصادي بشكل عام، فلقد اعتمدت الحضارة المعاصرة عليه بقدر هام في تحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعة الأولية إلى حالات اقتصادية مختلفة، تمكن من إشباع رغبات و حاجات المجتمع .

إن هذه الأهمية البالغة للنفط تجعل من السوق الدولي للنفط سوقا ذا أهمية كبرى، و يجعل من تحليل العرض و الطلب الدولي على هذه السلعة الحيوية أمر مهما أكثر، فكما أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة على المستوى العالمي، و من ثم ارتفاع فاتورة الواردات من السلع المصنعة بالنسبة للدول النامية باعتبارها دول استهلاكية غير مصنعة .

يؤدي الركود الاقتصادي الذي تشهده الدول المصنعة الرأسمالية بشكل دوري إلى انخفاض أسعار النفط أو حدوث أزمة النفط 1986، و بالتالي انخفاض عائدات صادراتها بالنسبة للدولة المصدرة لها، و يظهر ذلك جليا في الاقتصاديات التي تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير، و الجزائر باعتبار تركيزها الشبه كلي على الصادرات من النفط في جلب العملة الصعبة و من ثم استعمالها في تسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لآخر، ما يهدد اقتصاد البلد في حال تدهور عوائد هذه الصادرات و عليه يمكن القول بأن هذا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر توجب على الجزائر إعادة التفكير في تركيبة صادراتها و محاولة تنويعها و إنشاء قطاع تصديري غير تقليدي يعتمد على المنتجات المصنعة و النهائية بشكل كبير .

1. مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض المردودية:

إن الاعتماد على ريوع الصادرات النفطية، سوف يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة، و التي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من الوسائل و عوامل الإنتاج مثل عنصر رأس المال، هذا التذبذب الكبير يؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات الدول وخاصة الدول المصدرة للنفط .

2. مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة:

ترتبط سيادة الدولة بمواردها الطبيعية و حريتها في تحيد الطرق والسياسات المثلى لاستغلالها بمدى إرادة الدولة، و ما تتلقاه من دعم سياسي من الأواسط الداخلية و الخارجية، وفي الفترة التي تلت حرب أكتوبر 1973 أقوى دليل على ذلك حيث و في ظل غياب تلك الحرية و الدعم تمكنت الدول الغربية المستوردة للنفط بمساعدة شركاتها النفطية العالمية الكبرى من الهيمنة على صناعة النفط في الدول النامية النفطية، وتمكنت هذه الشركات من التحكم في سياسات الإنتاج و الأسعار بالشكل الذي يخدم مصالح بلدها الأم.[1]

3. مخاطر نضوب المخزون النفطي و ارتفاع تكاليف الإنتاج: تقسم موارد الطاقة من حيث قدرتها على التجدد إلى قسمين:

1.3. مصادر طاقة غير متجددة (قابلة للنضوب): وهي تلك الموارد التي تكون على هيئة مخزون متناقص و تشمل جميع المعادن و الخامات، خاصة و أن تشكل هذه الموارد تتطلب ملايين السنين و المعروض من هذه الموارد في الطبيعة هو ثابت و هذه الموارد هي معرضة للنضوب في فترة زمنية محددة، لذا يتوجب الاستهلاك الأمثل و العقلاني لهذه الموارد .

2.3. مصادر طاقة متجددة: هي تلك المصادر التي تزداد و تنمو عبر الزمن و لا يؤثر معدل استهلاكها و استخراجها الحالي على معدل إنتاجها المستقبلي، بل تبقى احتياطاتها قائمة مثل الطاقة الشمسية و الطاقة الهوائية و الرياح .

أما إنتاج النفط فهو يعرف على أنه عملية تستهلك فيها الاحتياطات النفطية، و تحول فيها إلى فوائد مالية و تبعا لذلك فإن الاحتياطات من النفط تتأثر بكمية الإنتاج و من جهة أخرى بعمليات الاكتشاف و عمليات التنقيب الناجحة .

[1] – منيب إيمان، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2002- 2013)، مرجع سبق ذكره، ص 51.

و علية فاستخراج النفط يعني بالضرورة نضوب كما أن العمليات التي يشرع فيها من أجل تنقيب النفط و التي تجري من أجل تعزيز المخزون الاحتياطي منه قد لا تنجح في الكثير من الأحيان، و أيضا تستوجب هذه العمليات صرف مبالغ ضخمة، و هذا معناه أنه يجب من أجل تعويض برميل واحد مستخرج من باطن الأرض إذا ما أريد الحفاظ على نفس المستوى من الاحتياطي النفطي، تعبئة رؤوس أموال طائلة لتحقيق ذلك .

4. مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية:

تقسم مصادر الطاقة من ناحية استخدامها إلى مجموعتين: [1]

1.4. مصادر طاقة أساسية: و هي تلك المصادر التقليدية التي يعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على الطاقة مثل النفط و الفحم و الغاز الطبيعي و الطاقة النووية، تسهم هذه المصادر بنسبة كبيرة في الاستهلاك العالمي من الطاقة .

2.4. مصادر طاقة بديلة: هي مصادر طاقوية حديثة، مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية و طاقة الأمواج و الطاقة الهيدروجينية و الوقود الصناعي و هي طاقة قليلة الاستخدام حاليا، غير أنه ينتظر أن تلعب دورا أساسيا في توفير الطاقة للعالم كونها مصدر طاقة نظيفة و غير ملوثة للبيئة في ظل الدعوات الدولية لحماية البيئة .

المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات غير النفطية

إن الانخفاض المسجل في نسبة الصادرات غير النفطية و الاختلال الهيكلي الحاصل على مستوى الصادرات الجزائرية، لا زال يشكل مصدر قلق بالنسبة للدولة الجزائرية، الأمر الذي أدى بالعديد من الحكومات المتعاقبة على السلطة في الجزائر بإدراج مسألة تنمية الصادرات غير النفطية على رأس الأولويات التي يجب تحقيقها .

و قد تسببت تلك الإختلالات المسجلة في جملة من العوامل التي كانت الدافع الأساسي في ذلك التوجه نحو تنمية و تنويع الصادرات، هذه العوامل نلخصها في ما يلي:[2]

1. النزعة الحمائية:

اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية و الصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت عقد الثمانيات بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول

---

[1] – زير ريان، **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر للفترة (2005-2014)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015، ص 76.

[2] – وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر**، الواقع و التحديات، مجلة الباحث، العدد 1، 2002، ص ص 8- 9.

الصناعية، هذا و قد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على أثر نجاح الجات في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية و قد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية.

و يرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الدينامكية للميزة النسبية فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة بل هي منبعها، غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دولة أو دول أخرى قد تكون أقل تقدما، حيث يتم إنتاج السلعة فيها و تصديريها للخارج إسنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتبدأ الدول صاحبة الإختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواق الدولة صاحبة الإختراع الأمر الذي يحدو بالعديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحماية .

2. معدل التبادل:

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية، إلى الدول النامية إلى الإرتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلعة الدولية، باستثناء البترول إلى الانخفاض.

ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمي و التكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

3. الدين الخارجي:

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات فتزايد عجز الحساب الجاري يترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الإقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز و تحقيق فائض في ميزان العمليات الرأسمالية و يترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية و بالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما تترتب عليها التزامات و أعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري، هذا و يزداد الأمر سوءا نتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض. و قد عانت

الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية .[1]

مما سبق يتضح لنا أن السبيل إلى مواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات هذه الدول هو الاهتمام بالتصدير و استراتجيات التسويق الدولي له و لاشك أن العالم اليوم يموج بتغيرات سريعة يعكس تباين مستويات الإنتاج و الأداء الصناعي للدول المختلفة الأمر الذي يضفي المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير و مفاهيم و أساليب التسويق الخارجي للدول النامية .

[1] - وصاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 9.

المبحث الثالث: آليات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر

أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا نحو تبني إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات غير النفطية على أثر انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي إلى ما دون 10 دولار للبرميل سنة 1986، وما سببته هذه الصدمة أكد على خطورة الإعتماد على تصدير منتج واحد، و نتيجة لتميز الاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات أصبح لزما على الجزائر الاهتمام بترقية الصادرات غير النفطية و لمواجهة هذه التحديات قامت الجزائر بعدة إجراءات و تحفيزات التي من شأنها النهوض بهذا القطاع و سنحاول في ما يلي توضيح بعض هذه الآليات التي من شأنها العمل على المساعدة في ترقية الصادرات غير النفطية .

المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية و تخفيض قيمة العملة

إن تخلي الجزائر عن نهجها الاقتصادي المخطط مركزيا بعد فشلها في تحقيق التنمية، و إتباعها لنهج اقتصاد السوق حتم عليها إجراء إصلاحات عميقة و التي تحتاج مرحلة انتقالية تلعب فيه المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تقترحها والتي يكون فيها لتحرير التجارة الخارجية و تخفيض قيمة العملة الوطنية دورا محوريا، حيث يكون من بين الأهداف التي تصبوا إليها الدولة من وراء ذلك ترقية الصادرات الوطنية غير النفطية .

1. تحرير التجارة الخارجية: يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها جملة من الإجراءات و التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات، و هي عملية تستغرق وقتا طويلا .[1]

و يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تغير في الأسعار النسبية مما ينتج عنه أثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها، و هذا من شأنه التأثير على الإنتاج و الطلب و الشغل، و منه النهاية إعادة توزيع المداخيل.

و يشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية و تحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية و تعمل في مرحلة ثانية على الاتجاه بهذا نحو الانخفاض .

[1] – عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**،(دراسة تحليلية تقييمية)، بدون طبعة، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 249 .

2. تخفيض قيمة العملة: نتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 و تدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج فالدينار الجزائري بدأ يعرف انخفاضات متتالية، و بدأت تتخذ إجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه و التوجه نحو اقتصاد السوق و هكذا و بموجب نظام البنوك و القرض لسنة 1986 فإنه أصبح للبنوك التجارية و البنك المركزي دورا أكثر أهمية و أصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف كما أصبحت تشارك في إعداد التشريعات و التنظيمات المتعلقة بالصرف و التجارة الخارجية التي أسندت إلى البنك المركزي و أمام الصعوبات التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية، و أمام ضغوطات المنظمات الدولية فإن السلطات الجزائرية قبلت تخفيض الدينار، حيث عرفت العملة الوطنية تخفيضا صريحا أمام الدولار الأمريكي قدر ب 22% سنة 1991 ثم إلى40.17% سنة 1994، حيث انتقل سعر صرف الدولار الأمريكي من 4.963 إلى 17.776دينار جزائري و يهدف هذا التخفيض إلى:[1]

- ✓ استعادة التوازن الداخلي ؛
- ✓ تشجيع الصادرات الجزائرية و إعطائها تنافسية أكبر في السوق العالمية مع تقليص حجم الواردات ؛
- ✓ الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني، من خلال المحافظة على القدرة التنافسية للمنتجين المحليين مع توسيع أسواق الصادرات و تشجيع الاستثمار في المجال الخارجي ؛
- ✓ زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة الطلب السعرية .

المطلب الثاني: استحداث مؤسسات لترقية الصادرات غير النفطية

بهدف ترقية الصادرات غير النفطية، أنشئت مجموعة من الهياكل الداعمة و المساندة كما استحدثت جملة من الأدوات الجديدة، و ذلك بعد الركود الذي أصاب الصادرات غير النفطية و سعيا لخلق ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات، و تتمثل هذه المؤسسات فيما يلي:

1. وزارة التجارة الوطنية: حدد المرسوم التنفيذي (207/94)، الصادر في 16 جويلية 1994، كافة المهام التي تقوم بها هذه الوزارة برئاسة وزير التجارة، حيث توجه المهام التالية لها في مجال العلاقات الخارجية حسب ما جاء في المادة الثامنة من هذا المرسوم:[2]

[1] – زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2]- زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 133.

- ✓ تنشيط و تحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية و متعددة الأطراف ؛
- ✓ المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شأنها بالتعاون مع الهيئات المعنية و متابعتها و تنفيذها ؛
- ✓ تصور منظومة إعلام تخص العلاقات و المبادلات التجارية الخارجية؛
- ✓ تشجيع الصادرات و توظيف الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات في الأسواق الخارجية ؛
- ✓ المساهمة في إنشاء الوسائل الهيكلية و القانونية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية ؛
- ✓ السهر على التسيير النشيط للميزان التجاري الإجمالي .

2. الشركة الوطنية لتأمين وضمان الصادرات: فبعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة (الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين، و الشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة)، تم إنشاء نظام جديد لتأمين و ضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات(CAGEX)، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية و غير التجارية و أخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية و استكشاف أسواق جديدة.[1]

3. الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE): تأسس الصندوق الخاص بترقية الصادرات عن طريق قانون المالية لسنة 1996، حيث يقوم هذا الصندوق بتغطية كافة المصاريف المتعلقة بالنقل، العبور، نقل البضائع ، النماذج و ملصقات المعارض بمناسبة إقامة المعارض و مصاريف الإشهار المخصصة للتظاهرات المعتبرة (الملصقات، المطويات، الإشهار عبر وسائل الإعلام المكتوبة، المسموعة و المرئية).

كما يقوم هذا الصندوق بمساعدة المؤسسات التي تقوم بالتصدير و الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية المسجلة في برنامج وزارة التجارة، و كذا بعض المعارض الدولية الأخرى غير المسجلة في برنامج الوزارة.[2]

4. الغرفة الوطنية للتجارة و الصناعة (CACI): تتكون هذه الغرفة من 21 غرفة محلية مجهزة باختصاص وطني تلعب دورا في تشجيع المبادلات الاقتصادية و التجارية و مواكبة المؤسسات الأجنبية في الجزائر و المؤسسات الجزائرية في الخارج، و قد أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي (93/96) الصادر بتاريخ 3 مارس 1993 و هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، و تتمثل بعض مهامها حسب المادة السادسة في:[3]

---

[1] – وصاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] – شربي محمد الأمين، **أهمية و دور تمويل و تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية ، دراسة حالة FSPE و CAGEX**، خلال الفترة (1998- 2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2010– 2011، ص 244.

[3] - قطاف الويزة، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و أثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر(2000–2013)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013- 2014، ص ص 72– 73.

- ✓ تنظم كل المظاهرات الاقتصادية مثل المعارض و المناظرات و الملتقيات التي تهدف إلى ترقية النشاطات الصناعية و التجارية و الخدمات و تطويرها ؛
- ✓ تزويد المستثمرين الأجانب و الجزائريين بكل المعلومات و المعطيات التي يطلبونها ؛
- ✓ تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية قطاعات الصناعة و التجارة و الخدمات و تنميتها ؛
- ✓ تبادل بالمشاركة في التظاهرات الاقتصادية الوطنية أو الدولية بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للصناعة و التجارة ؛
- ✓ توطيد العلاقات و عقد اتفاقات تعاون و مبادلات تعاونية مع المنظمات الأجنبية المماثلة ؛
- ✓ تحقيق كل عملية و دراسة من الممكن أن تساعد في ترقية المنتجات و الخدمات الوطنية ؛

5. الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية: و هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري و شخصية معنوية و مستقلة ماليا و ضعت تحت وصاية وزارة التجارة،[1] و أنشئت بمقتضى المرسوم التنفيذي (327/96)،

الصادر في 1 أكتوبر 1996، ثم تم تغيير تسميته من الديوان إلى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، و تنظيمها و تسييرها في سنة 2004، و تتمثل مهام الوكالة في ما يلي:[2]

- ✓ المساهمة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية و المساهمة في تطبيق سياسة وطنية في المبادلات التجارية ؛
- ✓ تنشيط برامج لتنمية و ترقية التجارة و المبادلات التجارية و الموجهة أساسا نحو تطوير الصادرات غير النفطية؛
- ✓ تحليل الأسواق العالمية و إجراء دراسات استشرافية شاملة و قطاعية حول الأسواق الخارجية و كذا إنشاء و تسيير معلومات تجارية و إدراجها ضمن شبكات عالمية للمعلومات تهدف إلى معاملة الاقتصاديين ؛
- ✓ متابعة و مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال لديهم و الترقية المتعلقة بالمنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير و كذا تأطير مشاركاتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية ؛
- ✓ إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسات الصادرات و برامجها .

6. الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين: تم إنشاء هذه الجمعية في 10 جوان 2001 من أجل الدفاع عن حقوق و مصالح المصدرين الجزائريين و تضم أكثر من 100 مصدر، و أهم وظائفها: المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير و إيجاد مساحة للتواصل بين المصدرين و تجميع و نشر المعلومات ذات الطابع التجاري و الاقتصادي و توفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين [3]

---

[1] - قطاف الويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000- 2013)، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2] – ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، 2013- 2014، ص 145 .

[3] – حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

7. تصميم برنامج جزائري – فرنسي– لدعم الصادرات خارج المحروقات: أطلقت الجزائر و فرنسا، بتاريخ 29 جوان 2008، برنامجا مشتركا لدعم الصادرات غير النفطية، أطلق عليه (أوبتيم إكسبورت) يرتكز على تعزيز قدرات التصدير لدى عموم المجموعات التجارية الجزائرية، مع تركيز خاص على فئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يندرج هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 2.1 مليون دولار في إطار برنامج عمل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، و تم تمويل هذا البرنامج إلى المؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير أو تلك التي تكتسب كفاءة عالية في هذا المجال و دعم المستفيدين في الجانب التقني و ذلك بجعل مساراتهم التنموية الدولية أكثر حرفية من خلال ضمان تكوينات في المهن المتعلقة بالتصدير و استكشاف الأسواق الخارجية .كما يطمح هذا البرنامج إلى إعطاء مكانة لائقة للمنتجات غير النفطية في هذه الأسواق.[1]

8. إنشاء المناطق الحرة: تم إنشاء هذه المناطق في إطار قانون ترقية الاستثمار حيث يتكفل المستثمرون المقيمون بها بإنتاج سلع مخصصة للتصدير كما يمكن تصريف بعض منها داخل التراب الوطني شريطة أن لا تتعدى نسبة التصريفات 20 % من الإنتاج.[2]

9. الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير SAFEX: أنشئت في سنة 1987 وكانت تسمى الديوان الوطني للمعارض و التصدير، حيث كانت مهمته تنحصر في العمل على ترقية الصادرات غير النفطية و في 24 سبتمبر 1990 تم تغيير تسميته إلى الديوان الوطني للمعارض و التصدير، و من أهم مهامها:[3]

- ✓ مساعدة المؤسسات المصدرة و ذلك بعرض منتجاتها في الأسواق الخارجية ؛
- ✓ نشر المعلومات و الوثائق الإشهارية العامة و المتخصصة و ذلك بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار و توفير المعلومات عن الأسواق الأجنبية و كذا القيام بدراسات للسوق عند التصدير ؛
- ✓ تنظيم المعارض و التظاهرات و الصالونات خارج الوطن، و تحضير مساهمة المؤسسات العمومية و الخاصة في الأسواق الخارجية ؛
- ✓ جمع و تحديد المقاييس الاقتصادية و المالية للمنتج المطلوب للتصدير.

[1] – زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 99- 100.

[2] – قطاف الويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000- 2013)، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[3] - ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 147- 148.

المطلب الثالث: الإصلاحات الضريبية و الجمركية

لقد شهدت الجزائر عدة إصلاحات في التسعينات مست السياسة الاقتصادية المنتهجة آنذاك في أهدافها و في أدواتها، و كان إصلاح النظام الضريبي و الجمركي إحدى هذه الأدوات حيث تدخل هذه الإصلاحات ضمن الآليات و التدابير التي انتهجتها الدولة لأجل ترقية صادراتها غير النفطية.

1. الإصلاحات الجمركية:

لقد عرف النظام الجمركي ابتداء من صدور قانون النقد و القرض تعديلات هامة في أحكامه، و هي تعديلات تسعى إلى تكييف التعديل و القواعد الجمركية وفق المتطلبات الجديدة لاقتصاد السوق، و التي من بين أهدافها العمل على تدعيم تنافسية المؤسسات الوطنية و ذلك من أجل تشجيع صادراتها غير النفطية و في هذا الصدد سنتناول أهم الإصلاحات التي مست التعريفة الجمركية.[1]

لقد عرفت التعريفة الجمركية الجزائرية إدخال تعديلات تدريجية تتلاءم و الوضعية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري من جهة و التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي من جهة أخرى. و من أجل تشجيع الصادرات غير النفطية فقد استحدثت تقنيات جمركية تمثلت في بذل مجهود في وضع معايير لمدونة تعريفية من شأنها أن تسمح بتسهيل الدخول في المبادلات الدولية و ذلك من خلال انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف البضائع و ترميزها سنة 1991، و الذي تم إعداده في إطار المنظمة العالمية للجمارك و بناءا على القواعد التي جاء بها النظام فإنه تم تأسيس تعريفة جمركية جديدة سنة 1992 انطلاقا من المرسوم رقم 241/94 المؤرخ في 20 جانفي 1991 و في هذا الإطار تم تقليص تشتت معدلات الرسوم الجمركية من 19% إلى7% و صارت بنية هذه المعدلات كما يلي: 0%، 3%، 7%، 15%، 40%، 60% .

وانخفض سقفها إلى 60% بدلا من 120% كما كان عليه وفق تعريفة 1986، و هكذا يمكن مساعدة الصناعات التحويلية بإخضاع المواد الأولية الضرورية للصناعة الوطنية لمعدلات ضعيفة (0-7%)، أما المنتجات النصف مصنعة فتكون مرتفعة قليلا (15-25%) في حين تفرض معدلات مرتفعة جدا تتراوح بين (40-60%) على المنتجات النهائية وفيما يتعلق بجانب الاستفادة من امتيازات الإعفاء من الضرائب الجمركية لبعض السلع فقد نص قانون المالية لسنة 1992 على إلغاء الاستفادة من هذه الإعفاءات و عوضتها الحكومة بنظام الإعانات كما تم تطبيق الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة، أما البضائع المصدرة فهي معفاة من الرسم على القيمة المضافة .

[1] – بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008- 2009، ص 168.

توالت بعد ذلك تعديلات معدلات التعريفة الجمركية بعد برنامج التثبيت و التعديل الهيكليين، حيث خفض المعدل الأقصى من 60% إلى 50% سنة 1996، و هكذا تم إلغاء نسبة 60% الواردة في التعريفة الجمركية المنصوص عليها في المادة 138 من القانون رقم 25/91 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 و المتضمن قانون المالية لسنة 1992 و عوض بمقدار نصيب يحدد بنسبة 50%، و عدلت نتيجة لذلك التعريفة الجمركية.

و في سنة 1997 فإنه تم إلغاء المعدلين 40% و 50% وتم تعويضها بالمعدل المتوسط 45% و نفس الشيء بالنسبة للمعدلين 3% و 7% و الذي تم تعويضهما بالمعدل المتوسط 5%، أما في سنة 1998 فإنه تم استبدال المعدل 5% بالمعدل 3% و بقيت المعدلات الأخرى على حالها.[1]

في سنة 1999 تم تأسيس تعريفة جمركية تحدد نسبها كما يلي: 5%، 45%، 25%، 15%، و بالتالي فإنه عادت نسبة 3% إلى الإرتفاع إلى 5%، و بقي العمل في سنة 2000 بنفس المعدلات التي كانت في سنة 1997، و في سنة 2001 ألغي المعدل الأقصى 60% و تم تعويضه بالمعدل 40% هذا من جهة، و من جهة أخرى بموجب قانون المالية التكميلي لنفس السنة تأسس الحق الإضافي المؤقت .

عرفت التعريفة الجمركية تعديلا آخر بعد قانون المالية التكميلي لسنة 2001، و ذلك بموجب الأمر02/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث تأسست تعريفة جمركية جديدة، حددت نسبها كما يلي: المعدل المنخفض 5 %، المعدل المتوسط 15 %، و أخيرا المعدل العالي 30%، و التي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من أول جانفي 2002، و نظرا للاستياء الذي أثارته تعديلات هذه التعريفة لدى المتعاملين الاقتصاديين باعتبارها لا تمنح امتيازات للمنتوج الوطني، و لهذا تم تعديل الأمر السابق بأمر آخر في 25 فيفري 2002، و قد تضمن تعديلات على التعريفة كما يلي: تخفيض في المعدلات ل 264 سلعة منها: 256 سلعة من 15% إلى 5% و هي المنتجات نصف المصنعة الموجهة إلى فروع الإنتاج الصناعي المحلي و أنشطة الصناعات التركيبية و 5 وضعيات فرعية من 30% إلى 5% و هي المواد الدهنية للحليب و كذا الزيوت الهيدروجينية، اللقاحات البيطرية، و صنابير صناعية و 3 وضعيات فرعية من 30%إلى 15% تتعلق بواصلات الربط للاتصالات، قطع من الموازين و حبيبات رؤوس الأقلام .

كما أن التعديلات التي نص عليها قانون المالية لسنة 2004 جاء استجابة إلى مطالب المنظمة العالمية للتجارة بإلغاء الإتاوات الجمركية المقدرة ب 2.4% و تم تعويضها بمقادير نقدية ثابتة خلال السنة المالية و التي يمكن مراجعتها .

[1] – بلقلة إبراهيم، آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 169.

و بهذا فإن التعريفة الجمركية عرفت إصلاحات و تعديلات جوهرية هدفها ترقية الإنتاج الوطني و تشجيع الاستثمارات بما يكفل تنمية و تنويع الصادرات غير النفطية، هذه التحولات لم تأت فقط رغبة في الإصلاح بل أملتها الضرورة الاقتصادية العالمية .

2. الإصلاحات الضريبية:

لقد جاء إصلاح النظام الضريبي كنتيجة حتمية لمختلف السلبيات التي ميزت النظام الضريبي السابق، إلى جانب التطورات التي عرفتها الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية و التحول إلى نظام اقتصاد السوق، و قد سعى هذا الإصلاح إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و التي من بينها تحقيق هدف تنمية و ترقية الصادرات غير النفطية .

لقد عرف قانون المالية لسنة 1991 الصياغة الكاملة لهيكل النظام الضريبي الجديد و لم يبدأ تنفيذه إلا بداية من سنة 1992 و الذي عرف تغيرات جوهرية تعلقت ببنية النظام الجبائي برمته و في هذا الإطار فقد تم إلغاء الضرائب القديمة و تم إنشاء ضرائب جديدة تتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي و الضرائب على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة .

1.2. الضريبة على الدخل الإجمالي: أسست هذه الضريبة من خلال قانون المالية لسنة 1991 " تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل"[1] لقد كان المشرع يهدف من وضع هذه الضريبة إلى تبسيط النظام الضريبي من خلال إحلالها محل مجموعة من الضرائب النوعية المتضمنة في النظام السابق و تتميز هذه الضريبة بكونها سنوية، تصريحية، شخصية يخضع اقتطاعها لسلم تصاعدي بالشرائح، بالإضافة لكونها ضريبة وحيدة تفرض على إجمالي الدخل الصافي للمكلف، و تتلخص المداخيل الخاضعة لهذه الضريبة فيما يلي:[2]

الأرباح الصناعية و التجارية، الأرباح الغير تجارية، المداخيل الفلاحية، المداخيل الإيجارية (عن العقارات)، ريوع رؤوس الأموال المنقولة، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن العقارات، الرواتب و الأجور و المعاشات.

2.2. الضريبة على أرباح الشركات: جاء وضع هذه الضريبة في سياق التمييز بين الأشخاص الطبيعيين و المعنويين في المعاملة الضريبية و هذا بالنظر لما تتميز به المؤسسات الاقتصادية من خصوصية باعتبارها حجر زاوية في التنمية الوطنية، مما حتم إجراء معاملة جبائية خاصة بها .

تأسست الضريبة على أرباح الشركات وفقا لنص المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991، المادة 35 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و التي تنص على ما يلي: " تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح

[1] – ناصر مراد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 2، 2002، جامعة البليدة، ص 3.

[2] – بلقلة إبراهيم، آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 170.

أو المداخيل التي حققتها الشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 و تسمى الضريبة على أرباح الشركات"، و لتخفيف العبء الضريبي على المؤسسات فقد عرفت نسبة الضرائب على أرباح الشركات بمختلف أنواع معدلاتها تخفيضات متتالية في إطار مختلف قوانين المالية التي تلت الإصلاح الجبائي لسنة1991، و لقد صنفت المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة مختلف المعدلات الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات إلى ثلاثة أصناف كما يلي:[1]

1.2.2. المعدل العادي: نتيجة للإصلاح الجبائي لسنة 1991 تم تخفيض المعدل العادي على ضريبة أرباح الشركات من 50% إلى 42%، إلا أن هذا المعدل بقي يشكل عبئا ضريبيا كبيرا على المؤسسات خاصة العمومية منها، مما حتم على السلطات تخفيضه مجددا من خلال قانون المالية لسنة 1994 حيث حدد بنسبة 38% كما عرف هذا المعدل تخفيضا آخر من خلال قانون المالية 1999 حيث أصبح 30%.

2.2.2. المعدل المخفض: في إطار تشجيع الاستثمار عمد المشرع إلى وضع هذا المعدل بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها و قد عرف هو الآخر تطورات عبر مختلف قوانين المالية حيث كان 5% في قانون المالية لسنة 1992 إلا أنه عاد ليرتفع إلى 33% مع قانون المالية لسنة 1995 إلا أنه ما لبث و تم تخفيضه من خلال قانون المالية لسنة 1999 حيث حدد هذا المعدل ب 15% .

3.2.2. المعدلات الخاصة: تطبق في حالة الاقتطاع من المصدر على أرباح الشركات .

و في ما يخص الامتيازات الممنوحة للمصدرين فإنه يمكن لفئة من المصدرين أن يستفيدوا من إعفاء كلي في ما يخص مداخيل الصادرات، كما يمكن لهم كذلك الاستفادة من تخفيضات جزئية، هذه التسهيلات لا تمنح حسب حجم الصادرات فقط، و إنما كذلك على أساس الزيادة في هذا الحجم أيضا .

3. الرسم على القيمة المضافة: نظرا للميزات الايجابية للضريبة على القيمة المضافة فقد تم إقحامها ضمن النظام الضريبي الجزائري من خلال الإصلاح الجبائي بموجب قانون المالية لسنة 1991 لتعوض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، و ذلك نظرا لما كانت تتميز به هذه الضرائب الأخيرة من تعقيد من حيث كثرة معدلاتها التي بلغت 18 معدلا، إلى جانب ارتفاع نسبها، حيث أن الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج كانت معدلاته تتراوح ما بين 7% و77%.

[1]- حجار مبروكة، **أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف poliben** ، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص: علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005- 2006، ص 69.

أما الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات فإلى جانب كونه ضريبة تراكمية لا تخضع لعملية خصم الضريبة فقد كانت تتراوح ما بين 5% و 55% تبعا للتنظيم السائد، و يهدف الرسم على القيمة المضافة إلى تنمية و تقوية المنافسة التي تخوضها المؤسسات الجزائرية في الأسواق الدولية، و ذلك عن طريق إلغاء العبء الجبائي الذي تتحمله المنتجات الوطنية خاصة الموجهة للتصدير.[1]

يتضمن الرسم على القيمة المضافة أربع معدلات و هي: 7%، 13%، 21%، 40%، و كل معدل يطبق على قائمة معينة من المنتجات و لكن قانون المالية لعام 1995 ألغى المعدل المضاف 40%، كما تم تعديل المعدل المخفض إلى 14% في قانون المالية لعام 1997، بينما في قانون المالية لسنة 2001 تم إعادة هيكلة معدلات الرسم على القيمة المضافة حيث أصبح يشمل معدلين فقط: المعدل المخفض 7%، و المعدل العادي 17%، و يندرج هذا التعديل في اتجاه زيادة تبسيط الرسم على القيمة المضافة و تخفيض تكلفة الاستثمار و إقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة و تقليص الإعفاءات الضريبية.[2]

و بشكل عام تعد عمليات التصدير معفاة من الرسم على القيمة المضافة حيث يبرر ذلك بمبدأ "أحادية الرسم على القيمة المضافة"، و يمثل هذا المبدأ أساسا في سريان الرسم على المنتجات و الخدمات مرة واحدة فقط تفاديا للازدواج الضريبي و في هذا الشأن، فقد منحت السلطات الجزائرية امتياز إعفاء الصادرات كليا من الرسم على القيمة المضافة، رغبة من تشجيع الصادرات غير النفطية، بالإضافة إلى هذا فإن المصدر يستطيع أن يسترد كامل الرسم الذي أثقل سعر تكلفة الإنتاج أو الشراء، حيث يكون للمصدر الحق في استرجاع المبلغ الإجمالي للرسم على القيمة المضافة الذي أثقل المشتريات، و يمكن أن نقول بأن إعفاء الصادرات من الخضوع للرسم على القيمة المضافة من جهة، و استرداد المصدر كامل الرسم الذي أثقل المشتريات من جهة أخرى تعتبر حالة استثنائية و تحفيزية .

4. الرسم على النشاط المهني: هو ضريبة تفرض شهريا أو فصليا على رقم الأعمال المحقق من النشاطات الصناعية، و التجارية و الخدمية خارج الرسم على القيمة المضافة .[3]

وأنشئ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996 و قد عوض الرسم على النشاط الصناعي و التجاري و الرسم على النشاط غير التجاري .

---

[1] – بلقلة إبراهيم، آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[2] – بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثرها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005– 2006، ص ص 121– 122.

[3] – شلغوم حنان، **أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر و انعكاساته على المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه – منطقة قسنطينة)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011- 2012، ص 139.

يطبق الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال المحقق سنويا، و مهما تكن نتيجة السنة المالية (ربح أو خسارة) باعتبار هذا الرسم تكلفة تخصم من الوعاء الخاضع للضريبة على الدخل .

و يطبق هذا الرسم وفق معدل واحد يعرف تخفيضا سنويا بنقطة واحدة، حيث طبق بنسبة 3% سنة 2003 و 2% سنة 2004، و تعد معفاة من الرسوم على النشاطات المهنية جميع أرقام الأعمال الناتجة على بيع السلع الموجهة للتصدير .[1]

[1] – بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 173.

خلاصة الفصـــــل:

نستخلص من هذا الفصل أن تبني سياسة التوجه نحو الخارج من خلال تنمية الصادرات والتي تتمثل في الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة التي تهدف إلى التأثير على كمية وقيمة صادراتها مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، وله دور كبير في دفع عجلة التنمية وذلك لما تحققه هذه السياسة من مكاسب ومنافع للدول المنتجة لها.

تأتي أهمية وضرورة تنمية الصادرات غير النفطية انطلاقا مما تلعبه الصادرات كمحفز للنمو الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى خطورة الموقف عند الاعتماد على الصادرات النفطية بشكل كلي وما يتعرض له البلد من مشاكل اقتصادية من جراء تذبذب أسعار النفط.

ولقد قامت السلطات الوطنية باتخاذ عدة إجراءات في سبيل ترقية الصادرات الجزائرية غير النفطية بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستديمة، ومن جملة هذه الإجراءات، تخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة الخارجية بالإضافة إلى الإصلاحات الضريبية والجمركية التي عرفتها الجزائر وكذا إنشاء جملة من المؤسسات المتعلقة بالتصدير والمتخصصة في العديد من المجالات بغية المساهمة في تنمية الصادرات غير النفطية.

الفصل الثاني

دراسة واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تنمية الصادرات غير النفطية

تمهيد

يعتبر القطاع الفلاحي كآلية للمساهمة في دعم الأمن الغذائي و تنمية الصادرات غير النفطية لما تملكه من إمكانيات بشرية و طبيعية، فلابد من الاهتمام الكبير به فمهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة باعتباره يؤثر على القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، حيث عرفت الجزائر في الفترات الأخيرة إهتماما كبيرا بهذا القطاع حيث قامت بإدراج مجموعة من البرامج تتماشى مع البرامج الاقتصادية الراهنة، ولكن هذا الواقع يشير إلى وجود صعوبات و مشاكل مازالت تحول دون تطوير هذا القطاع من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي .

وللوقوف على واقع تنمية القطاع الفلاحي قمنا بدراسة قياسية لهذا القطاع.

ومما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: القطاع الفلاحي كخيار إستراتيجي

المبحث الثاني: مشاكل وحلول القطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الثالث: دراسة قياسية للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

المبحث الأول: القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالدولة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال لتحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الزراعي، هي أمة جديرة بالاحترام لأنها تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي.

إن الفلاحة بمختلف أنواعها تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فالقطاع الفلاحي له أهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث أن أهمية القطاع الفلاحي ترتبط ارتباطا وثيقا بتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا نظرا للعلاقة الكبيرة المتشابكة والقوية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى القطاع الفلاحي، وبالتالي الفلاحة تمثل ركيزة أساسية للتنمية ببعدها الاقتصادي والاجتماعي في جميع الدول.

المطلب الأول: أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر

يحتل القطاع الفلاحي أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول، حيث يساهم هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بالنسبة للاقتصاد الجزائري فإنه وبدون القطاع الفلاحي لا يمكن أن تتحقق التنمية الاقتصادية المرجوة لهذا أولت الدولة عناية خاصة للقطاع الفلاحي منذ أول وهلة للاستقلال وهذا خلال مختلف البرامج المخططات والسياسات الاقتصادية الفلاحية المتعاقبة، وتنبع أهمية القطاع الفلاحي من خلال:

1. توفير الحاجيات الغذائية لأفراد المجتمع:

حيث يساهم القطاع الفلاحي في توفير المواد الغذائية اللازمة للسكان،[1] فعدم الاهتمام بالقطاع الفلاحي يؤدي إلى المجاعة ويهدد وبشكل كبير آفاق الإنعاش الاقتصادي للبلد، كما يؤثر بشكل خطير على تعبئة الكامن الإنتاجي للسكان ويزيد من حدة أثر الفقر والأمراض المتفشية والتي تؤثر على تطور اقتصاديا.

2. التكوين الرأس مالي:

يعتبر القطاع الفلاحي مصدر رئيسيا لزيادة التكوين الرأسمالي، الذي يشكل للاستثمار في الأنشطة المزدهرة في القطاعات الاقتصادية أخرى.[2]

[1] – على جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 ص 28.

[2] – صقر أحمد صقر، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط1، 2004، ص 35

3.توفير الموارد الخام للقطاع الصناعي:

يقوم القطاع الفلاحي بتوفير العديد من المواد للقطاع الصناعي، مثلا يوفر القطاع الصناعي القطن للصناعة الملابس والطماطم الصناعية لصناعة مصبرات الطماطم والبيض لصناعة الشامبو وبعض مواد التجميل.[1]

4. استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة:

يستغل القطاع الفلاحي بعض الموارد الإنتاجية الاقتصادية والتي لا يمكن استغلالها في قطاعات أخرى، فمثلا في قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان، وتنتج هذه الحيوانات للحوم والألبان بكفاءة عالية، كما تقوم النباتات باستهلاك أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي يستهلكه الإنسان والحيوان.

5. القطاع الفلاحي قطاع يساهم في امتصاص البطالة:

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية الكثيفة العمل أي التي تعتمد على يد عاملة كثيرة، لهذا يمكن أن يعتبر من أهم القطاعات التي تساهم في امتصاص البطالة، حيث يشتغل في هذا القطاع بالجزائر 26.6% من نسبة العاملين، و رغم ذلك نبقى هذه النسبة ضئيلة بالمقارنة مع بقية دول العالم، و هذا لكون أن العمل في القطاع الفلاحي الوطني لازال يتسم بطابع الموسمية و هو ما يشير إلى أن العمل في القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية و تساقط الأمطار، وبالتالي فأغلب العمال في القطاع هم عمال مؤقتين يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة إلى أخرى.[2]

6. النشاط الفلاحي نشاط تنموي:

إن القطاع الفلاحي هو قطاع يساهم في تكامل الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق التفاعل بين القنوات بما في ذلك التكامل بين مختلف أنشطة الإنتاج الفلاحي و المعالجة الصناعية للمنتجات الفلاحية وهذا في إطار إستراتجية السلسلة الغذائية، كما أن القطاع الفلاحي يساهم في تفعيل قطاع النقل الذي يقوم بنقل مختلف المنتجات الفلاحية سواء للاستهلاك النهائي أو للتصنيع و التعليب و التغليف، كما أن الاهتمام بالقطاع الفلاحي يساهم في تحسين النظام البيئي منه إعطاء مناظر طبيعية خلابة لمختلف مناطق البلاد، مما يساهم في تنمية القطاع السياحي، كما يساهم القطاع الفلاحي في إنعاش قطاع التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات من المنتجات

[1] – على جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] – عمر جنينه، مديحه بخوش، **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 14.

الفلاحية إضافة إلى مساهمته في توفير العملة الصعبة خاصة عند تحقيق الاكتفاء الذاتي، فبدل التوجيه الأموال إلى استيراد المواد الغذائية توجه قطاعات اقتصادية أخرى.[1]

المطلب الثاني: تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

حاولت السلطات الجزائرية واعتبارا من سنة 2000 أن القطاع الفلاحي الوطني تم اعتماد العديد من البرامج

وهي:

1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA:

يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بأنه عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.[2]

وتتمثل الأهداف الرئيسية للمخطط فيما يلي:

- ✓ الحماية الاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛
- ✓ الاندماج في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ زيادة الإنتاج والإنتاجية؛
- ✓ التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛
- ✓ تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاح؛
- ✓ تحسين التنافس الفلاحي.
- ✓ ولتحقيق أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، اتخذت وزارة الفلاحة بعض التدابير والاتجاهات وهي: [3]

- دعم الإنتاج الفلاحي الوطني وإنتاجية مختلف فروعه؛
- تكييف أنظمة الإنتاج مع مختلف الظروف البيئية للمناطق المناخية الفلاحية المختلفة؛
- دعم تنمية الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز.

وقد حقق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية نتائج لا بأس بها وفيما يلي سنستعرض الآثار التي تركها تطبيق البرنامج:

[1] – le conseil national économique et social، DESMS stratégie de développement de lagriculture، janvier 2003، P 8.

[2] – كتفي سلطانة، تطبيق المخطط للتنمية الفلاحية(2000–2005) في ولاية سطيف، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسطنية، 2005-2006، ص 7.

[3]– République Algérienne Ministère de Agriculture et de Développement Rurale، les objectifs PAND، P5.

1.الآثار على مستوى استخدام الأراضي في الميدان الفلاحي:

لقد تطورت مساحة الأراضي المستغلة خلال الفترة (2001-2004) وفي مختلف أنواع الزراعات والجدول يوضح تطور استخدام الأراضي في بعض المنتجات الفلاحية.

الجدول رقم (2-1): تطور استخدام الأراضي خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة: هكتار

السنوات / المنتج	2001	2002	2003	2004
الحبوب	2980.400	2980.400	2.980.400	2.890.400
العلف	500.000	800.000	900.000	1.100.000
البقول	200.000	293.000	396.000	5000.000
أشجار الفاكهة	243.657	304.257	403.787	490.807
زراعة الكروم	79.598	89.698	109.684	129.598
النخيل	100.260	110.490	120.720	130.950
البطاطس	71.800	73.000	80.000	90.000
الطماطم الصناعية	28.000	29.000	30.000	30.000

Source: PNDA 2001-2004، les objectifs du PNDA ، p، 9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن المساحة التي تشغلها مختلف المحاصيل الفلاحية قد زادت في سنة 2004 مقارنة بسنة 2001 فمثلا تطورت المساحة المستغلة في زراعة الأعلاف من 500000 هكتار سنة 2001 إلى 1100000 هكتار سنة 2004 ونفس الشيء بالنسبة لأشجار الفاكهة فقد تطورت المساحة من 243257 إلى 490807 هكتار، وتطورت المساحة المخصصة لزراعة الكروم وزراعة البطاطس من 71898 هكتار إلى 129598 هكتار ومن 71800 هكتار 90000 هكتار على الترتيب.

2. الآثار على مستوى الإنتاج الزراعي لبعض المنتجات الفلاحية:

لقد تطور الإنتاج الفلاحي بشكل لا بأس به خلال الفترة (2001-2004) والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (2-2): تطور الإنتاج الفلاحي في المنتجات الفلاحية الأساسية خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة: طن

السنوات / المنتج	2001	2002	2003	2004
الحبوب	2.384.320	2682360	2980.400	3.278.444
العلف	1.158.740.9	1701084.20	1936963.8	2442043
البقول	100.000	146500	237.600	350.000
الشمندر	/	25000	40.000	80.000
الأشجار المثمرة	965.000	1070.000	1180.000	1350000
الزيتون	4000	45.000	50.000	55000
زراعة الكروم	1800.000	2.000.000	2.200.000	2500.000
البستنة	208.3600	2.112.800	2.299.500	2526100

Source: PNDA 2001-2004، les objectifs du PNDA ، p 10.

من خلال رقم الجدول رقم أعلاه نلاحظ بأن الإنتاج الفلاحي في أهم المحاصيل أخذ في التحسن بشكل تدريجي فعلى سبيل المثال تطور إنتاج الحبوب من 2384300 طن عام 2001 إلى3278440 طن عام 2004 محققا نمو قدر بحوالي 38% وبالنسبة لإنتاج البقول فقد تطور الإنتاج من 100000 طن عام 2001 إلى 350000 طن عام 2004، وحقق إنتاج الجزائر من الزيتون تطورا مذهلا خاصة من سنة 2001 إلى 2002 حيث تطور الإنتاج من 4000 طن سنة 2001 إلى 45000 طن سنة 2002 أي بمعدل نمو فاق 91% كما تطور الإنتاج من الكروم من 1800000 طن عام 2001 إلى 2500000 طن عام 2004 مسجلا معدل نمو قدر ب: 28% .

3.الآثار على مستوى التشغيل

بناء على المعطيات المقدمة في التقرير السنوي حول وضعيات القطاع الفلاحي في الجزائر لسنة 2014، فإن وضعية التشغيل في الجزائر تكون كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): توزيع السكان النشيطين حسب قطاع النشاط خلال سنة 2004

البيانات	العدد	النسبة
السكان	8416238	100
العاملون في القطاع الفلاحي	2234951	26.6
العاملون في القطاع الصناعي	1060785	12.6
العاملون في قطاع البناء والأشغال العمومية	967568	11.5
العاملون في القطاع التجاري والخدمات و الإدارة	4152934	49.3

Source: Rapport: sur la situation du secteur agricole 2004 ministère de l agriculture développement rural direction des statistique agricoles et des systèmes d'information، p11.

من خلال الجدول نلاحظ بأن القطاع الفلاحي يشغل 2234951 عامل أي بنسبة 26.6% من نسبة العاملين في الجزائر وهي نسبة جد معتبرة وهي تعكس بوادر عودة السكان للنشاط الفلاحي وإلى أراضيهم التي هجروها بسبب انعدام الأمن والمرافق العمومية.

2. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR:

هو عبارة عن أداة للدولة لدعم تحديث وتطوير القطاع الفلاحي وإدارة الأراضي الفلاحية، وتسعى الدولة من خلاله إلى خلق ظروف مواتية على مستوى الاقتصاد الكلي تؤدي إلى زيادة الاستثمار في الفلاحة والصناعات الفلاحية، يبقى الهدف الاستراتيجي لهذا المخطط هو التحسين المستدام للأمن الغذائي في الجزائر وهذا من خلال:

- ✓ زيادة حيوية الاقتصاد الفلاحي والريفي؛
- ✓ توطيد دور المزارع باعتبارها رائدة المشروع الاقتصادي الفلاحي؛

- ✓ الحد من الفوارق الإقليمية في أنشطة تعزيز تطوير القطاع الفلاحي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية البيئية.[1]

ومن فوائد تطبيق هذا المخطط نذكر:

- ✓ استحداث 1008000 منصب شغل؛
- ✓ دمج وترقية أكثر من 300000 مزرعة منها 22000 أصبحت قابلة للتمويل.
- ✓ زيادة توافر الفواكه والخضروات والتي تغطي وبشكل واسع الاحتياجات الوطنية و الإفراج عن الفائض حتى للتصدير؛
- ✓ زيادة حجم المساحة الزراعية المستغلة.

3. برنامج التجديد الفلاحي والريفي:

في تنفيذ سياسية التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الفلاحية و التنمية الريفية في عام 2008، و تستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات و الطاقات و عصرنة جهاز الإنتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا ويهدف برنامج التجديد الفلاحي والريفي إلى إعادة تنظيم أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب و مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، و ترتكز سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت سنة 2008 بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد و تحقيق التنمية المستدامة.[2]

وتتشكل هذه السياسة الجديدة من محورين وهما:

1.3. المحور الفلاحي: والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

2.3. المحور الريفي: وهو يهدف إلى حماية وصيانة وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية والنباتية والمائية من أجل ترقية النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في وسط الريفي وربط عملية تجديد الفضاءات الريفية للسياسة وتهيئة الإقليم مع ضمان تنمية متوازنة ومنسجمة لكل الأقاليم دون إقصاء أو تهميش.[3]

---

[1] – وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الإستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 236.

[2] – وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **برنامج التجديد الفلاحي و الريفي**، ص 1.

[3] - وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الإستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات، مرجع سبق ذكره، ص 238.

المبحث الثاني: مشاكل وحلول القطاع الفلاحي في الجزائر

لقد مرت الفلاحة الجزائرية بعدة تجارب جعلت منها حقل التجارب أيدلوجيات مستوردة لا تتلاءم مع مقومات الفلاحة الجزائرية مما جعلتها تفشل في مجملها ولم تحقق مبتغى هذه الإصلاحات الفلاحية إلا أن بعض الدراسات والأبحاث وجدت عدة حلول ممكنة التي ما إذا اتبعت تجعل من الفلاحة بالجزائر تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإنتاج والتي تتمثل في إتباع إستراتيجيات للتنمية الفلاحية.

المطلب الأول: مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع، إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل من بينها ما يلي:[1]

1.مشاكل تتعلق بالموارد الطبيعية:

1.1. التقليص العمدي من طرف الإنسان: وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف و التبوير و البناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الفلاحية.

2.1.فقدان الأراضي بسبب متطلبات الفلاحة: حيث تساهم الفلاحة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي و لعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات و الحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الفلاحية.

3.1.انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح: يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها.

[1] – شويخي هناء، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر(دراسة تحليلية و تقييمية)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012– 2013، ص 53.

4.1.التصحر: تعد هذه الظاهرة ظاهرة خطيرة في الجزائر كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (2- 4): يبين المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر 2002.

الدولة	المساحة الكلية ألف	المساحة المتصحرة		المساحة المهددة بالتصحر	
		ألف كم^2	%	كم^2	%
الجزائر	2.382	1.790	82.7	230	9.7

المصدر: فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص267.

2. مشاكل تتعلق بالموارد البشرية:

1.2. نقص العمالة الفلاحية المدربة: على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة للسكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري.

2.2. ضعف البرامج التدريبية: لا تخفي على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.

3.2. انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي: لإخلاف أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات[1].

3. مشاكل أخرى: بالإضافة إلى هذه المشاكل هناك مشاكل أخرى من بينها:

1.3.مشاكل متعلقة بالصادرات: تتصف الصادرات الفلاحية الجزائرية بصفة عشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الفلاحة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الفلاحية المصدرة من سنة إلى أخرى.

2.3. مشاكل التسيير الإداري للفلاحة: يتفق الجميع أن الفلاحة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة.

[1] - شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة تحليلية و تقييمية)، مرجع سبق ذكره، ص 54.

3.3. مشاكل متعلقة بالإنتاج والتسويق: نوجزها فيما يلي:[1]

- ✓ ضعف التكامل بين القطاعين الفلاحي والصناعي؛
- ✓ ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الفلاحي[2]؛
- ✓ ضعف المتابعة التقنية لمخططات التنمية والمحاصيل المدعمة؛
- ✓ فشل نظام التسويق في توجيه الإنتاج نحو تلبية حاجات السوق المحلي والتصدير؛
- ✓ اتساع هوامش البيع بين أسعار المنتجين والمستهلكين؛
- ✓ ارتفاع نسبة الفقد والتلف في مراحل التسويق؛
- ✓ ضعف البنية التحتية للتسويق.

المطلب الثاني: الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا رؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي وذلك من خلال ما يلي:[3]

1.تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع؛

2.ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية، لأن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله هذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض حتى ولو كانت هذه الأرض ملكا لغيره؛

3.ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية تعاونيات القرض؛

4.ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل التسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار؛

5. العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة؛

---

[1] – حميداتو محمد الناصر و آخرون، **القطاع الزراعي كخيار للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 2 و 3 نوفمبر 2016، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ص 6.

[2] – فقير سامية، عبابة علي، **دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الجزائري**، مداخلة في الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة يومي 2 و 3 نوفمبر، جامعة حمه لخضر، الوادي، ص 6.

[3] – باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة الجزائر،2003، ص 109 .

6. العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحديد أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي ربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الفلاحة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للفلاحة؛

7.العمل على ترقية الصادرات غير النفطية ويتأتى ذلك من خلال تطوير القطاع الفلاحي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض.

ومن بين الحلول الممكنة التي تجعل الفلاحة في الجزائر تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر من الإنتاج والتي تتمثل في إتباع إستراتيجية للتنمية الفلاحية تهدف إلى تحقيق ما يلي:[1]

- ✓ **تبني إستراتيجية واضحة للتصدير:** يجب العمل على إيجاد إستراتيجية للصادرات الفلاحية متضمنة أهداف التصدير، بحيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج، ومن أهم المحاصيل التصديرية التقليدية التمور والفلين وتطور الإنتاج من المحاصيل غير التقليدية البرتقال والليمون والبطاطا.
- ✓ **نشر الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة:** إن تطوير القطاع الفلاحي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة القائمة على أسس تعاونية، من الممكن أن يفتح مجالات واسعة للعمل كما تؤدي المشاريع الفلاحية إلى زيادة القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي واستمرار عرض السلع بما يعمل على ثبات الأسعار وخفض الواردات.
- ✓ **دعم القطاع الفلاحي:** يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لكونه يساهم بنسبة 12% في الإنتاج الداخلي الخام و يوظف 21 % من اليد العاملة النشطة و بالرغم من ذلك نجد أن الجزائر من البلدان التي لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الفلاحي و الذي يقدر بنسبة 4.5 % من قيمة الإنتاج الفلاحي، أما الدعم المقدر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الذي خصص 80 % من مصاريفه لدعم الاستثمار الفلاحي و الذي يسمح بتوسيع المساحة الصالحة للزراعة بقيمة قدرها 419 ألف هكتار منها 210 ألف هكتار مساحة مسقية و هذا يتطلب غلاف مالي قدره 164 مليار دينار جزائري.
- ✓ **زيادة إنتاجية الأرض الفلاحية:** استطاعت الجزائر في السنوات الأخيرة الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج البطاطا واللحوم البيضاء والفواكه والخضار إلا أنها رغم ذلك تبقى لحد الآن من أكبر مستوردي الحبوب خاصة القمح، وهذا يجعلنا ندفع أكبر ثمنا لما نستورده لسد الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلي والاستهلاك.

[1]- رواينية كمال، **تحرير التجارة الزراعية و أثره على التنمية الزراعية بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2007، ص ص 240- 241.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للقطاع الفلاحي في الجزائر

إن الجزائر بلد ليس له أي تأثير على نطاق المبادلات التجارية في السلع الفلاحية على المستوى الدولي، وتصنف الجزائر ضمن البلدان المستوردة للغذاء، و هي بهذه الصفة لها الحق في تصميم و تنفيذ سياسة فلاحية من شأنها مواجهة النقص الفادح في العرض الفلاحي و إذا لم يتم تأهيل القطاع الفلاحي بصورة فعالة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة من الغذاء خاصة في ظل التوقعات المتزايدة باتساع حجم الفجوة الغذائية، فإن هذا سيدخل البلاد في أزمة شاملة تضر بكل القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية، و حتى السياسية و القطاع الفلاحي الجزائري يملك آفاقا مستقبلية واعدة خاصة و أنه يحتوي على كل مقومات النجاح، و لم يبقى ينقص سوى التوظيف الجيد للمعطيات المتاحة على أرض الواقع، و هذا عن طريق انتهاج سياسة فلاحية واضحة المعالم و الأهداف من خلال: [1]

1. تنمية القطاع الفلاحي التي تتطلب إدماجه في الحركة العامة للتنمية الشاملة؛

2. إقامة علاقات منسجمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية كالعلاقة بين الفلاحة والصناعة، بحيث تساهم الصناعة في تطوير الفلاحة وتضطلع هذه الأخيرة بمهام توفير المواد الفلاحية للصناعات المختلفة وتلبية الحاجات الغذائية للمجتمع؛

3. ضرورة تطبيق القوانين المنظمة للعقار الفلاحي وبشكل صارم وحماية حقوق الفلاحين المستغلين لا المزيفين فالأرض لابد أن تكون لمن يخدمها لا لمن يؤجرها؛

4. إيجاد إطار قانوني ينظم استغلال الأراضي الفلاحية ذات طابع العرش كما يعرفها سكان الوسط والشرق الجزائري، ويسميها سكان الغرب الجزائري بالأراضي السابقة، والتي تشكل نسبة كبيرة من مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر حيث تقدر مساحتها بحوالي 700 ألف هكتار، والشيء الملاحظ هو أن هذا الملف دائم الغلق على الرغم من أهميته الكبيرة، لهذا يتعين على الجهات الوصية أن تحل هذه المعضلة والتي تسمى بمعضلة أراضي العرش.

5. ضبط وتنظيم العمران وهذا للحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية ومعاقبة كل مخالف للقانون لحماية هذه الأراضي من الاستنزاف؛

6. استصلاح المزيد من الأراضي وإضافتها إلى المساحات الفلاحية المستغلة طريق حاسم لزيادة إنتاج الغذاء وتلبية احتياجات السكان، ومشاريع استصلاح الأراضي التي أجريت في الجزائر لحد الآن تقف شاهدا أمام أعين كل

[1] – وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مرجع سبق ذكره، ص 244 .

الجزائريين، ولم يبقى سوى تفعيلها وزيادة حجمها فحتى الصحراء الجزائرية أثبتت أن رمالها الذهبية لا تنتج النفط فقط بل تنتج كل ما لذ طاب وما يحتاجه الإنسان في حياته[1]؛

7. الاهتمام بترقية وتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي الذي يعرف انخفاض نسبة الاستثمارات فيه، خاصة من طرف القطاع الخاص وهذا راجع إلى عدم توفر دراسات أمام الراغبين في الاستثمار حول الفرص المتاحة للاستثمار في التنمية الفلاحية ولعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة والمؤكدة في المجالات التي يرغب فيها المستثمرون؛

8. العمل على زيادة الإنتاج زيادة رأسية أي زيادة معدل إنتاج الوحدة المنتجة وهذا ليس بالأمر الهين أو السهل وهذا لن يتأتى إلا من خلال بلوغ أشواط كبيرة في ميدان التطور العلمي والاجتماعي والتكنولوجي.[2]

9. محاربة كل أنواع الفساد من بيروقراطية ومحسوبية ورشوة وغيرها، فانتشار الفساد يؤدي إلى فساد الاقتصاد الوطني الكلي وليس القطاع الفلاحي فحسب؛

10. استغلال المياه استغلالا عقلانيا، خاصة وأن الجزائر تتميز بندرة سقوط الأمطار فيها في الآونة الأخيرة، والمياه تعتبر العامل الرئيسي في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة "حيث لا يمكننا فصل وفرة المياه عن مسألة الأمن الغذائي" لهذا لابد من إعداد سياسات تسمح بالاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة عن طريق استخدام طرق الري الحديثة مع ضرورة وضع قيود قانونية صارمة للحد من الإسراف في استخدام المياه.

11. ضرورة الاستفادة من المخلفات الفلاحية سواء كانت نباتية أو حيوانية وهذا بهدف زيادة دخل الفلاحين وتوفير شراء الأسمدة الكيماوية، حيث أن هذه المخلفات تسمح بالحصول على سماد عضوي تام التحليل ومفيد للتربة وبدرجة عالية كما أنه يمكن الاستفادة من مخلفات المحاصيل في إنتاج الأعلاف الغير تقليدية للمواشي، كما أنه يمكن استخدام هذه المخلفات في الحصول على الطاقة الحية كمصدر من مصادر الطاقة البديلة للثروة النفطية.[2]

[1] - عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص 226.

[2] - وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 244- 245.

المبحث الثالث: دراسة قياسية للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، سنتناول في المطلب الأول طريقة وأدوات الدراسة وفي المطلب الثاني عرض نتائج الدراسة أما المطلب الثالث سنقوم فيه بمناقشة نتائج الدراسة.

المطلب الأول: طريقة وأدوات الدراسة:

قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة سنحاول من خلال هذا المطلب أن نبين كل من الطريقة والأدوات المستعملة في هذه الدراسة.

1. طريقة الدراسة: سنتطرق في هذا المطلب إلى تطور المتغير التابع (الصادرات غير النفطية) ثم المتغيرات المستقلة والتي هي: الأراضي القابلة للفلاحة، الإنتاج النباتي، الناتج الفلاحي، ثم صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

1.1. تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج:

1.1.1. تحديد متغيرات الدراسة:

قصد بناء نموذج للحصول على النتائج المراد الوصول إليها لابد من تحديد المتغيرات المكونة للنموذج وتبيان المتغير التابع والمتغيرات المستقلة حيث أن دراستنا تحتوي على أربع متغيرات، متغير تابع وثلاث متغيرات مستقلة وهي كما يلي:

- ✓ المتغير التابع: الصادرات غير النفطية بالمليون دولار ويرمز لها بالرمز ENP؛
- ✓ المتغيرات المستقلة وتتمثل في:
  - مساحة الأراضي القابلة للفلاحة بالهكتار ويرمز لها بالرمز TERRE؛
  - الإنتاج النباتي بالألف طن ويرمز له بالرمز PP؛
  - الناتج الفلاحي بالمليون دولار و يرمز له بالرمز BA.

2.1.1. صياغة النموذج:

بعد تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة يمكن صياغة النموذج بالشكل الرياضي التالي:

$$ENP= F(TERRE ، PP ، BA)$$

وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد قمنا بكتابة الصيغة الخطية للنموذج كما يلي:

$$ENP=C+ B_1TERRE + B_2PP + B_3BA + \alpha$$

حيث:

ENP: الصادرات غير النفطية؛

C:الحد الثابت؛

TERRE: مساحة الأراضي القابلة للفلاحة؛

PP: الإنتاج النباتي؛

BA: الناتج الفلاحي؛

B_1 ، B_2 ، B_3 تمثل معلمات النموذج؛

α:تمثل حد الخطأ.

1.2.1.1.فرضيات النموذج:

- ✓ المتوسط أو التوقع الرياضي له يساوي صفر و يرمز له بالرمز $E(\alpha)=0$؛
- ✓ تباينه يساوي قيمة ثابتة و مساوي لمربع الأخطاء؛
- ✓ عدم وجود ارتباط بين حدود المتغير العشوائي ويعرف هذا الفرض بفرض عدم الارتباط الذاتي؛
- ✓ أن المتغير العشوائي يتوزع توزيعا طبيعيا معتدلا.

2. أدوات الدراسة: قصد إثراء أكثر للدراسة قمنا بالاعتماد على مجموعة مختلفة من المصادر في جمع البيانات والتي تمثلت في: البنك الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، بنك الجزائر، المنظمة العربية للتنمية الزراعية واعتمدنا الصادرات غير النفطية كمتغير تابع والأراضي القابلة للفلاحة والإنتاج النباتي والناتج الفلاحي كمتغيرات مستقلة ولقد قمنا بتقدير النموذج الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة لأنه كان الأسلوب الأنسب لها وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS4.

3.تقديم تطور متغيرات الدراسة: من خلال المعطيات السابقة و باستخدام برنامج EVIEWS4 تحصلنا على المنحنيات التالية:

1.3. الصادرات غير النفطية:

الشكل رقم (2-1): تطور قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

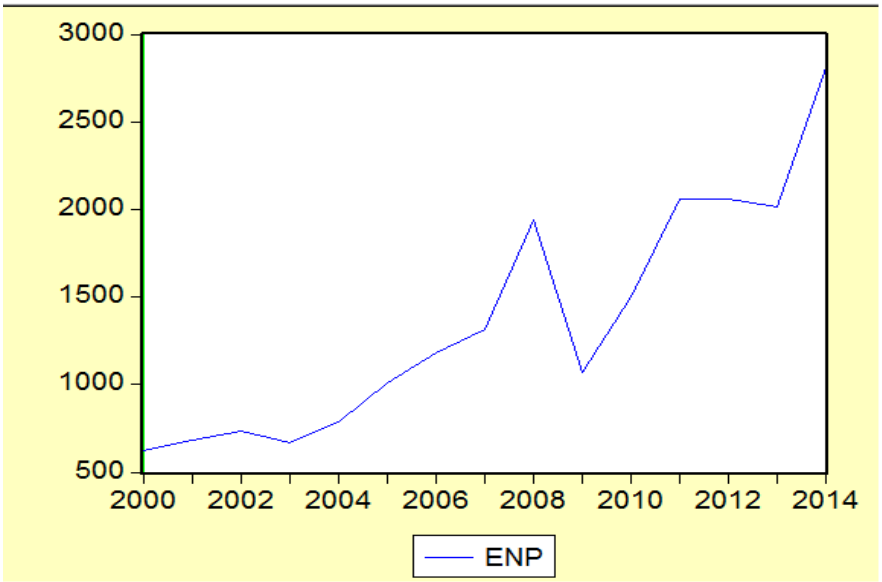

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS4

من خلال تحليلنا لهذا المنحنى الذي يبين تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) تبين لنا أن هناك تذبذب في قيمة الصادرات من سنة لأخرى حيث سجلت ارتفاعا خلال السنوات الثلاثة الأولى وقد انخفضت من 734 مليون دولار سنة 2002 إلى 664 مليون دولار سنة 2003، وهذا راجع للتوتر الذي عرفته مناطق الشرق الأوسط الذي ألزم الكثير من المؤسسات الوطنية إلى توقيف صادراتها.

أما الفترة (2004-2008) سجلت ارتفاعا تدريجيا في قيمة الصادرات غير النفطية، و هذا راجع لارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة، أما في سنة 2009 سجلت الصادرات غير النفطية انخفاضا مقارنة بسنة 2008 و هذا التراجع ناتج عن عدة عوامل منها: قرار منع تصدير النفايات غير الحديدية، لكن في سنة 2010 ارتفعت الصادرات غير النفطية بحيث سجلت قيمة 1500 مليون دولار، أما خلال الفترة (2011-2014) بقيت تتأرجح بين الزيادة و النقصان و تعتبر أعلى قيمة سجلتها الصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة في سنة 2014 بقيمة 2810 و هذا راجع إلى أن الجزائر استطاعت أن تحقق أهدافها المرجوة من الإستراتيجيات التنموية التي تسعى إلى ترقية الصادرات غير النفطية.

2.3. الأراضي القابلة للفلاحة:

الشكل رقم(2-2):يوضح مساحة الأراضي القابلة للفلاحة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

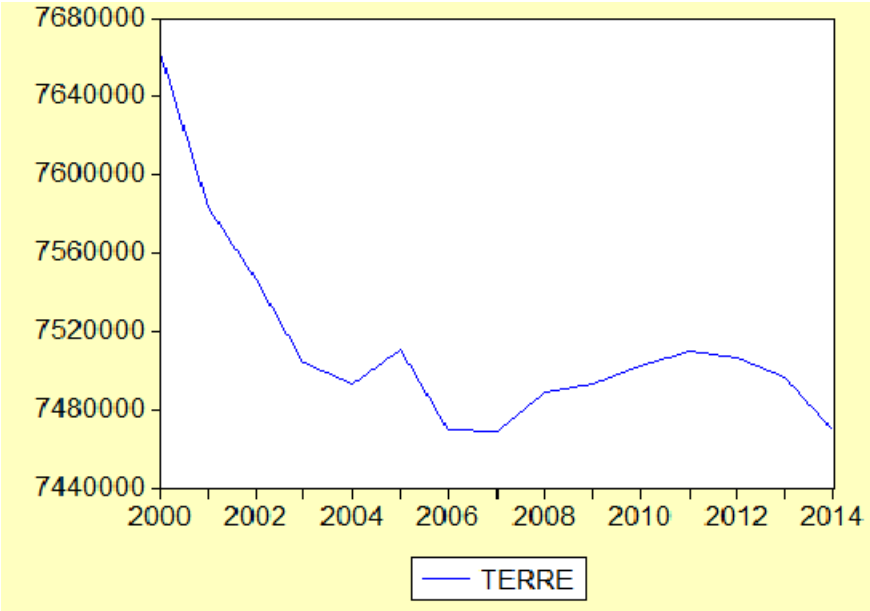

المصدر:من إعداد الطالبات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS4

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ أن مساحة الأراضي القابلة للفلاحة شهدت انخفاضا كبيرا خلال السنوات 2000-2004، ثم ارتفعت قليلا خلال سنتي 2004 و 2005، أما سنتي 2006 و 2007 بقيت تقريبا نفس المساحة، لكن خلال السنوات 2008 -2011، ارتفعت مساحة الأراضي القابلة للفلاحة مقارنة بسنتي 2006 و 2007، و بقيت مساحة الأراضي القابلة للفلاحة في تذبذب بين الزيادة و النقصان خلال السنوات 2009- 2014، و يمكن أن يرجع هذا التذبذب إلى التغيرات في الظروف المناخية.

3.3. الإنتاج النباتي:

الشكل (2-3): يوضح كمية الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

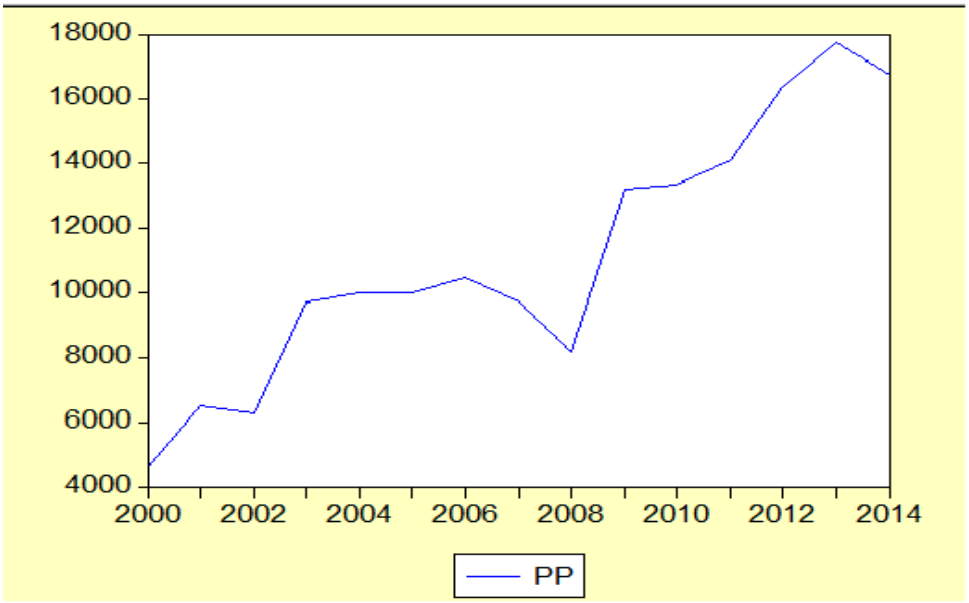

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS4

شهد الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 ارتفاعا ملحوظا في كمية الإنتاج و هذا راجع لتطبيق الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لكن خلال سنتي2007 و 2008 انخفضت كمية الإنتاج مقارنة بالسنوات 2004-2006 و يمكن أن يكون هذا الانخفاض راجع إلى عدم استقرار الظروف المناخية، بينما سجلت كمية الإنتاج ارتفاعا من سنة 2009 إلى سنة 2013، و يمكن أن يكون هذا الارتفاع ناتج عن دعم الدولة للفلاحين و تشجيعهم على زيادة الإنتاج، و عاد إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2014 .

4. الناتج الفلاحي:

الشكل (2-4): يوضح تطور الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2014)

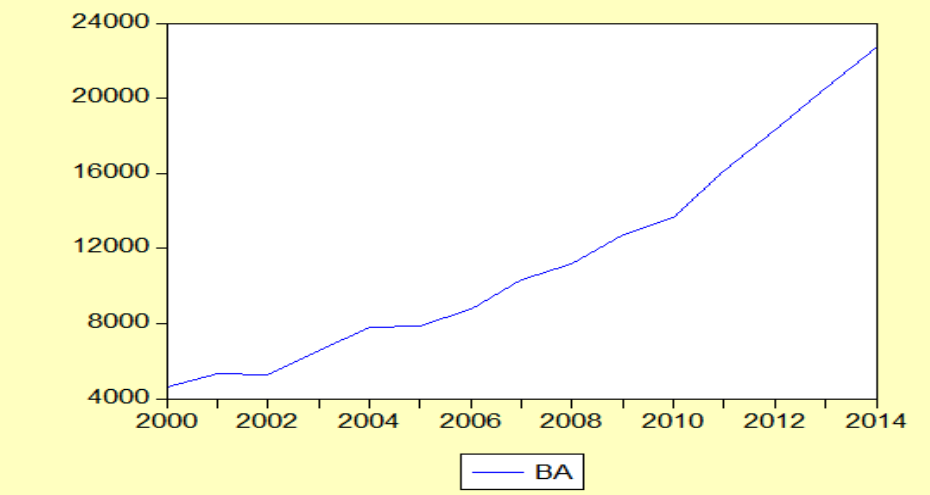

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS4

حسب هذا المنحنى نلاحظ أن الناتج الفلاحي شهد بعض التذبذبات بين الزيادة و النقصان خلال السنوات الثلاثة الأولى من فترة الدراسة، أما السنوات 2003-2014 شهدت ارتفاعا مستمرا إلى أن بلغ 22725 مليون دولار سنة 2014 و هي أعلى قيمة سجلها الناتج الفلاحي خلال فترة الدراسة و يمكن أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن جملة الإصلاحات التي شهدها القطاع.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة

1. تقدير النموذج: يتم تقدير النماذج بطريقة المربعات الصغرى العادية، حيث تعتبر هذه الطريقة من أبرز الطرق لتقدير النماذج الخطية، ويتم ذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS 4)، وبعد إدخال البيانات في البرنامج تظهر نتائج التقدير للنموذج الخطي من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-5): نتائج تقدير النموذج الخطي للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

Dependent Variable: ENP
Method: Least Squares
Date: 05/14/17 Time: 12:11
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19775.61	8171.130	2.420181	0.0340
TERRE	-0.002520	0.001073	-2.348532	0.0386
PP	-0.158792	0.033465	-4.745076	0.0006
BA	0.200211	0.021540	9.295013	0.0000

R-squared	0.956356	Mean dependent var	1363.667
Adjusted R-squared	0.944454	S.D. dependent var	671.6266
S.E. of regression	158.2909	Akaike info criterion	13.18992
Sum squared resid	275616.2	Schwarz criterion	13.37874
Log likelihood	-94.92443	F-statistic	80.34711
Durbin-Watson stat	2.309147	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS 4

1.2. الدراسة الاقتصادية للنموذج:

الجدول (2-6): نتائج اختبار المعلمات المقدرة

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة	اختبار ستيودنت (T-s)		اختيار فيشر F	معامل التحديد R^2	دربن واتسون DW
		القيمة	مستوى المعنوية			
الحد الثابت (c)	19775.61	2.420	0.034	80.347	0.956	2.309
TERRE	-0.002520	-2.348	0.038			
PP	-0.158792	-4.745	0.000			
BA	0.200211	9.295	0.000			

المصدر: من إعداد الطالبات انطلاقا من الجدول رقم (2-5)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-6) ما يلي:

- ✓ قيمة معامل الانحدار للمعلمة TERRE هي (0.002520-) أي أن لها تأثير سلبي على الصادرات غير النفطية؛
- ✓ قيمة معامل الانحدار للمعلمة PP هي (0.158792-) أي أن لها تأثير سلبي على الصادرات غير النفطية؛
- ✓ قيمة معامل الانحدار للمعلمة BA هي(0.200211) أي أن لها تأثير إيجابي على الصادرات غير النفطية.

✓ **2.2. الدراسة الإحصائية للنموذج:**من خلال الجدول (2-6) نقوم بما يلي:

✓ **1.2.2. اختبار معنوية المعلمات:** تستخدم إحصائية ستيودنت t للحكم على معنوية المعلمات، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم: $H_0: B= 0$

الفرضية البديلة: $H_1: B \neq 0$

للحكم نقارن القيمة المحتسبة $\mathbf{t_c}$ مع القيمة الجدولية $\mathbf{t_t}$ عند مستوى معنوية 5% و درجة حرية للبسط و المقام كما يلي:

$T^k_{n-k-1}=T^3_{11} = 1.97$

N: عدد العينة.

K: عدد المتغيرات المستقلة.

✓ بالنسبة للحد الثابت (C) نجد أن القيمة المحتسبة $\mathbf{t_c}$= 2.420 أكبر من القيمة الجدولية $\mathbf{t_t}$=1.97 إذن نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود معنوية إحصائية للحد الثابت أي Prob=0.034 ؛

✓ بالنسبة لمتغير الأراضي القابلة للفلاحة نلاحظ أن قيمتها المحتسبة بالقيمة المطلقة $\mathbf{t_c}$=2.348 أكبر من قيمتها الجدولية $\mathbf{t_t}$=1.97 و منه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود معنوية إحصائية لهذا المتغير أي Prob=0.038 ؛

✓ بالنسبة لمتغير الإنتاج النباتي نلاحظ أن قيمته المحتسبة بالقيمة المطلقة t_c=4.745 أكبر من القيمة الجدولية $\mathbf{t_t}$=1.97 ومنه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود معنوية إحصائية لهذا المتغير أي Prob=0.000؛

✓ بالنسبة لمتغير الناتج الفلاحي نلاحظ أن قيمته المحتسبة $\mathbf{t_c}$=9.295 أكبر من القيمة الجدولية $\mathbf{t_t}$=1.97 إذن نقبل الفرضية البديلة التي تقر بمعنوية المعلمة المقدرة أي Prob=0.000.

2.2.2. اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديد واختبار فيشر لاختبار المعنوية الكلية للنموذج.

✓ **معامل التحديد $\mathbf{R^2}$:** قيمة معامل التحديد هي 0.956 بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 95 % والنسبة الباقية تفسرها عوامل أخرى لا نعلمها .

✓ **اختبار فيشر F:** يهدف هذا الاختبار إلى معنوية النموذج ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم:عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع $H_0: B_1= B_2=B_3=0$

الفرضية البديلة: وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع $H_1: B_1\neq 0 \ B_2 \neq 0 \ B_3\neq 0$

نقارن القيمة المحتسبة $\mathbf{F_c}$ و المقدرة ب 80.34 مع القيمة الجدولية $\mathbf{F_t}$ حيث يتم استخراجها من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5% و درجة حرية للبسط و المقام كما يلي:

$F^k_{n-k-1}=F^3_{11} = 3.59$

بما أن قيمة **F** المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية **F** نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، أي أن النموذج ككل له معنوية.

3.2.2. الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

✓ **اختبار دربن واتسون:** يفترض اختبار دربن واتسون وجود فرضيتين أساسيتين هما:

فرضية العدم: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء $H_0: P= 0$

الفرضية البديلة: وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء $H_1: P \neq 0$

من خلال النموذج المقدر لدينا قيمة DW المحسوبة قدرت بـ 2.30 أما القيمة المجدولة نحصل عليها من خلال تقاطع عدد المتغيرات المستقلة و المتمثلة في $k=3$ و عدد المشاهدات $N= 15$ بقيمة دنيا $d_L=0.82$ و قيمة قصوى $d_U= 1.75$ كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(2-5): مناطق قبول ورفض DW

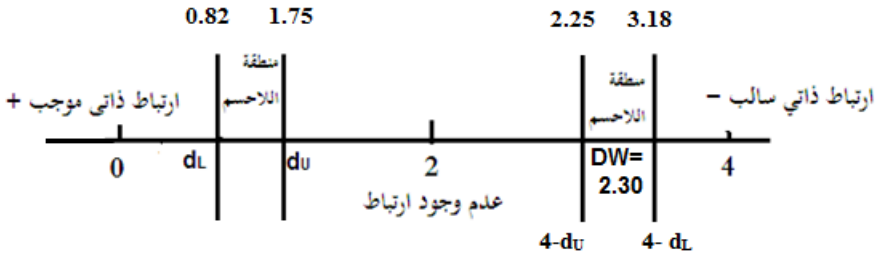

المصدر: من إعداد الطالبات

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة DW المحتسبة تقع في منطقة اللاحسم، وبالتالي لا يمكننا الجزم إذ أنه يوجد أو لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

✓ **اختبار Breusch Godfrey:** يتركز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

✓ **فرضيات الاختبار:**

فرضية العدم: غياب الارتباط الذاتي $H_0: P_1 = P_2 = \ldots\ldots P_p = 0$

الفرضية البديلة: وجود الارتباط الذاتي $H_1: P_1 \neq P_2 \neq \ldots\ldots P_p \neq 0$

إذا كان $nR^2 \geq \chi^2_{p;\,0.05}$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0 بمعنى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، و كانت نتائج التقدير لهذا الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (2-7): نتائج اختبار Breusch Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.288909	Probability	0.602675
Obs*R-squared	0.421195	Probability	0.516341

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/16/17 Time: 10:36
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-487.4890	8497.316	-0.057370	0.9554
TERRE	6.08E-05	0.001115	0.054542	0.9576
PP	0.006452	0.036625	0.176167	0.8637
BA	-0.003589	0.023251	-0.154366	0.8804
RESID(-1)	-0.178347	0.331807	-0.537503	0.6027

R-squared	0.028080	Mean dependent var	-2.55E-12
Adjusted R-squared	-0.360688	S.D. dependent var	140.3099
S.E. of regression	163.6695	Akaike info criterion	13.29478
Sum squared resid	267877.0	Schwarz criterion	13.53079
Log likelihood	-94.71082	F-statistic	0.072227
Durbin-Watson stat	2.124787	Prob(F-statistic)	0.989031

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS4

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن $nR^2 < \chi^2_{p;\,0.05}$ حيث $nR^2=0.42$ و $\chi^2_{3;\,0.05}=7.815$ نقبل فرضية العدم H_0 بمعنى لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء، و كما أن Prob F= 0.602 أي أنها أكبر من مستوى المعنوية 5% معناه عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

4.2.2. اختبار عدم تجانس التباين:

✓ **اختبار ARCH-LM**: سنحاول الكشف عن مشكل عدم تجانس التباين من خلال اختبار ARCH و معرفة إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي، حيث يقوم هذا الاختبار على فرضيتين أساسيتين هما:

فرضية العدم: ثبات التباين

الفرضية البديلة: عدم ثبات التباين.

الجدول رقم(2-8): نتائج اختبار ARCH-LM

ARCH Test:			
F-statistic	0.714580	Probability	0.414465
Obs*R-squared	0.786823	Probability	0.375062

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/18/17 Time: 22:59
Sample(adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24285.73	8181.112	2.968512	0.0117
RESID^2(-1)	-0.236988	0.280350	-0.845329	0.4145

R-squared	0.056202	Mean dependent var	19634.57
Adjusted R-squared	-0.022448	S.D. dependent var	22403.64
S.E. of regression	22653.71	Akaike info criterion	23.02560
Sum squared resid	6.16E+09	Schwarz criterion	23.11689
Log likelihood	-159.1792	F-statistic	0.714580
Durbin-Watson stat	1.768727	Prob(F-statistic)	0.414465

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS4

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن $nR^2 < x^2_{p;\,0.05}$ حيث $nR^2=0.78$ و $x^2_{3;\,0.05}=7.815$ أي نقبل فرضية العدم التي تنص على ثبات التباين

✓ **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

الشكل (2-6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

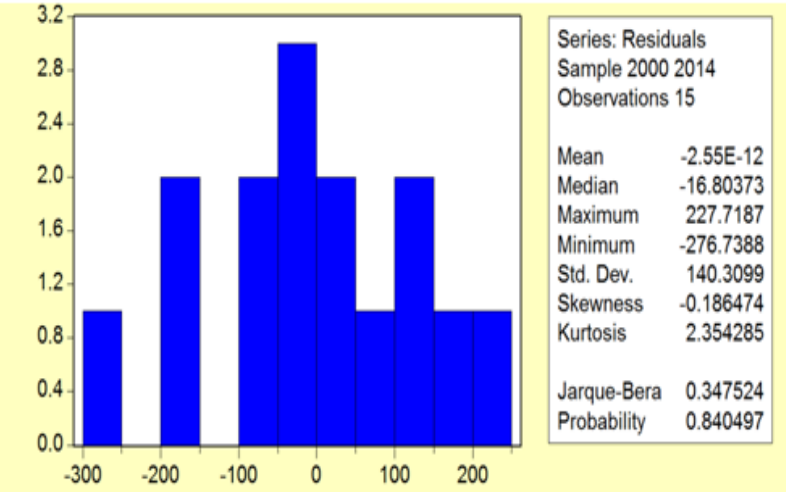

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS4

لاحظ من خلال الشكل رقم () أن قيمة إحصائية Jarque-Bera تساوي 0.34 و قيمة $\chi^2_{3;\,0.05}$ =7.815

حيث أن $JB < \chi^2_{3;\,0.05}$ و عليه نستطيع القول أن البواقي للصادرات غير النفطية تتوزع توزيعا طبيعيا.و ما يؤكد هذا نسبة الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية 5%.

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة

تمكنا من خلال تقدير نموذج قياسي للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) انطلاقا من المعطيات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات المفسرة للمتغير التابع، وقد تحصلنا على معادلة الانحدار الخطي التالية:

$$ENP=19775.61- 0.002520TERRE - 0.158792PP + 0.200211BA$$

النتائج المتوصل إليها: توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ مساحة الأراضي القابلة للفلاحة في النموذج كانت بنسبة 0.002520 بمعنى أن كل زيادة في هذا المتغير بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات غير النفطية بنسبة 0.2520% ؛
- ✓ كمية الإنتاج النباتي كانت بنسبة 0.158792 أي أن كل زيادة في هذا المتغير بوحدة واحدة سوف تؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات غير النفطية بنسبة 15.8792 %؛
- ✓ أهم المتغيرات التي تؤثر على قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر هي الناتج الفلاحي بنسبة 0.200211 بمعنى أن كل زيادة في هذا المتغير بوحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات غير النفطية بنسبة 20.0211 %؛
- ✓ تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد مكننا من الحصول على نموذج مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية؛
- ✓ من خلال الدراسة أيضا وجدنا أن الصادرات غير النفطية تتأثر بشكل كبير بالأراضي القابلة للفلاحة والإنتاج النباتي والناتج الفلاحي؛
- ✓ بالنسبة للصادرات غير النفطية ربما توجد متغيرات أخرى تحددها غير المتغيرات التي تطرقنا إليها في الدراسة.

خلاصة الفصل:

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإستراتيجية في الجزائر، نظرا لأهميته ومساهمته النسبية في التنمية الاقتصادية، لذا أولت له السلطات الجزائرية عناية كبيرة وقامت الجزائر بالعديد من البرامج التنموية من أجل التطوير والنهوض بهذا القطاع ومن بين هذه البرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي تناولناه في المبحث الأول من خلال تعريفه وأهدافه المرجوة، لأنه كان يواجه مشاكل وعراقيل تحول دون تحقيق الأهداف التنموية.

أما في المبحث الثاني تناولنا بعض المشاكل والمعوقات التي تصيب القطاع الفلاحي، ثم خلصنا إلى حلول ممكنة تؤدي بالقطاع الفلاحي إلى الازدهار والتنمية الفلاحية والآفاق المستقبلية له.

وفي الأخير استنتجنا من خلال الدراسة القياسية حول دور القطاع الفلاحي في تنمية الصادرات غير النفطية أن هناك علاقة طردية وارتباطا كبيرا بين الصادرات غير النفطية والمتغيرات المدروسة.

الخاتمة العامة

بعد دراستنا لموضوع إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية، سلطنا الضوء على القطاع الفلاحي كبديل إستراتيجي مهم في انتعاش الإقتصاد الوطني وإيضاح المشاكل التي يعاني منها وإيجاد حلول لها، كما استعنا بدراسة قياسية لمجموعة من المتغيرات التي تؤثر في هذا القطاع ويمكن أن تسهم في تنمية الصادرات غير النفطية وفي الأخير توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي على أساسها سوف يتم الخروج بتوصيات من أجل دفع الصادرات الفلاحية حتى تكون إحدى الأدوات التي تسمح بتنويع الصادرات الجزائرية غير النفطية.

❖ **نتائج اختبار الفرضيات:**

- يعتبر تأزم الوضع الاقتصادي في الجزائر جراء ما عانى منه من الأزمات النفطية نتيجة اعتماده على الصادرات النفطية الدافع الرئيسي لانتهاج الجزائر إستراتيجية لتنمية صادراتها غير النفطية والتخلص من التبعية النفطية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- تمكن أهمية القطاع الفلاحي في تحسين كبير في الأنشطة الفلاحية والصناعة والغذائية مما يؤدي إلى تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات وزيادة الاستثمار والمساهمة في امتصاص البطالة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- عرف الاقتصاد الوطني استقرار منذ تطبيق مخطط التنمية الفلاحية لفترة قصيرة فقط ولم يحقق بعدها انتعاش في الأمن الغذائي في الجزائر وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الثالثة؛
- من خلال ما توصلنا إليه في الدراسة القياسية وجدنا أن الناتج الفلاحي يؤثر تأثيرا إيجابيا على قيمة الصادرات غير النفطية باعتباره العامل المهم في القطاع الفلاحي وهذا ما ينفي خطأ الفرضية الرابعة؛
- ما تم استنتاجه من الدراسة القياسية بأنه توجد متغيرات أخرى تؤثر على قيمة الصادرات غير النفطية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

❖ **نتائج الدراسة:**

تم توصل إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- مازالت إجراءات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر إجراءات روتينية، إضافة إلى عدم وفعالية الإطار المؤسساتي؛
- يساهم تخفيض القيود الجمركية على ترقية الصادرات غير النفطية عن طريق تسهيل زيادة انسياب السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج بأقل التكاليف ومنه إنتاج السلع ذات جودة تنافسية تسمح لها بغزو الأسواق العالمية؛
- تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية مما جعلها عرضة للأزمات المختلفة بالنظر للتقلبات الحاصلة في السوق النفطي، ما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية؛

- بالرغم من الإجراءات المتخذة في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات، والتي تمثل جوانب عدة من متطلبات الوصول إلى التصدير، إلا أن هذه الإجراءات تبقى منقوصة بالنظر للتجاوب الضعيف معها من قبل المؤسسات الوطنية؛
- تمثل التنمية الفلاحية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية والتي تعني استخدام الموارد المتاحة الطبيعية والبشرية والمالية لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية والإنتاج الفلاحي، يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع؛
- يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الجزائر؛
- ضعف الكفاءات البشرية المؤهلة، وقلة اليد العاملة؛
- مشاكل تواجه الفلاح وذلك ارتفاع تكاليف الكهرباء، قلة اليد العاملة، قلة الموارد المائية.
- حققت إستراتيجية تنمية الصادرات نتائج إيجابية لكن ليس إلى الحد الذي ترتفع معه قيمة الصادرات غير النفطية لتمثل نسبة مقبولة من إجمالي الصادرات، وهذا بالرغم إلى كون أن ثمة علاقة وارتباطا قويا بين الصادرات غير النفطية والناتج الفلاحي؛

❖ **التوصيات:**

بناء على هذه النتائج فإن توصيات البحث تتمثل في:

- ضرورة العمل على وضع الإجراءات المتجددة والمحفزة في إطار تنمية الصادرات غير النفطية، شريطة أن تتناول هذه الإجراءات أبعاد تم إهمالها في تسطير السياسات السابقة؛
- وجوب بذل المزيد من الجهود من طرف القائمين على رسم سياسات ترقية الصادرات غير النفطية في سبيل تحفيز المؤسسات الوطنية على تصدير منتجاتها نحو الأسواق الخارجية؛
- تعزيز تنافسية القطاع الفلاحي كبديل للتنمية في اجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة؛
- تحسين تنافسية المنتجات الفلاحية في السوق المحلي والأسواق الخارجية؛
- استخدام التقنيات الفلاحية الحديثة والملائمة التي تتناسب مع البيئة المحلية لتطوير زراعة المحاصيل الرئيسة
- مراقبة السياسات الفلاحية وتدعيمها؛
- الحث عن الاستغلال العقلاني للموارد الفلاحية كالأراضي والمياه من خلال بناء السدود لاستغلال مياه الأمطار، وتوسيع استصلاح الأراضي غير المستغلة ومنع الزحف العمراني على الأراضي الخصبة؛
- الاستفادة من خبرات الدول الرائدة في التصدير كتركيا وماليزيا والصين من خلال اتفاقيات ثنائية للتعاون؛
- إقامة الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج فلاحي؛
- إضافة برامج ومراكز لتوعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.

❖ **آفاق الدراسة:**

مهما حاولنا حصر جوانب الموضوع إلا أنه دائما نجد جوانب لم نتطرق إليها وربما تكون هي مواضيع دراسات مستقبلية ونقترح جملة من المواضيع للبحث وتتمثل في:

- واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- دور الصادرات الفلاحية في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر؛
- جودة المنتوج الزراعي كمدخل للميزة التنافسية وترقية الصادرات غير نفطية في الجزائر؛
- الإستراتيجيات الفلاحية وانعكاسها على تنمية الصادرات غير نفطية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. النجفي سالم توفيق، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية الثقافية، مصر،2000.
2. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2007.
3. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** (دراسة تحليلية تقييمية)، بن عكنون، الجزائر، 2003.
4. على جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
5. صقر أحمد صقر، **التنمية الاقتصادية مؤسسة الكويت للتقدم العلمي**، ط1، 2004.
6. محمد زاهد جلول، **التجربة النهضوية التركية**، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، 2013.

الأطروحات والمذكرات:

الأطروحات:

1.عز الدين بن تركي، **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أي سياسة زراعية للجزائر؟** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2006-2007).
2. سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.
3. على بطاهر، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
4. محمد الأمين شربي، **أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية، دراسة حالة FSPE** وCAGEX، خلال الفترة (1998-2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011.

مذكرات الماجستير:

1. وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

2. عبد الحميد حمشة، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات في خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

3. كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط للتنمية الفلاحية (2000-2005)في ولاية سطيف**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسطنية، 2005-2006.

4. مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، مذكرة ماجستير، تخصص: تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، 2010-2011.

5. مبروكة حجار، **أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف poliben**، مذكرة ماجستير، تخصص: علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005-2006.

6. بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.

7. زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، تخصص:** المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

8. حنان شلغوم، **أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه، منطقة قسنطينة)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

9. ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013-2014.

قائمة المصادر والمراجع

مذكرات الماستر:

1. زير ريان، **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر للفترة (2005-2014)، مذكرة ماستر، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

2. الويزة قطاف، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر(2000–2013)**، مذكرة ماستر، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014.

3. إيمان منيب، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الغير نفطية في الجزائر خلال الفترة(2002-2013)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

4. شويخي هناء، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة تحليلية وتقييمية)**، مذكرة ماستر، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.4

المجلات:

1. باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة الجزائر، 2003.

2. رواينية كمال، **تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2007.

3. صديقة باقر عبد الله، **الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية**، مركز التدريب والبحوث الإحصائية، العراق، 2011.

4. مبارك بوعشة، **تجربة تايوان التنموية**، مجلة العلوم الإنسانية، بحوث اقتصادية، العدد 31، المجلد ب، جوان 2009.

5. ناصر مراد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث**، العدد 2، 2002، جامعة البليدة.

6. وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد 1، 2002.

قائمة المصادر والمراجع

التقارير:

1. بنك الجزائر، النشرات الإحصائية.
2. البنك الدولي.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
4. سمر محمد الدسوقي، تنمية الصادرات السعودية غير النفطية، مدخل للتنمية المستدامة، تقرير الاقتصاد والأعمال، العدد 22 في: 2014/6/22. متاح على الموقع:
rw139www.dcss.center.org/business.economy report /arc.php ?، تاريخ الاطلاع: 2017/04/18 على الساعة 15:44.
5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
6. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

الملتقيات:

1. احميداتو محمد الناصر وآخرون، **القطاع الزراعي كخيار للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 2 و3 نوفمبر 2016، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.

2. عمر جنينه، مديحة بخوش، **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر**، مداخلة حول: الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011.

3. فقير سامية، عبابة علي، **دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الجزائري**، مداخلة في الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 2 و3 نوفمبر 2016، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. République Algérienne Ministère de l'Agriculture et de Développement Rurale les objectifs des PNDA.

2. le conseil national économique et social DESMS stratégie de développement de l'agriculture. janvier 2003.

الملحق رقم:01

السنة	الصادرات غير النفطية
2000	623
2001	684
2002	734
2003	664
2004	788
2005	1012
2006	1180
2007	1312
2008	1940
2009	1070
2010	1500
2011	2062
2012	2062
2013	2014
2014	2810

المصدر: النشرة الإحصائية لبنك الجزائر

الملحق رقم 02:

السنة	الأراضي القابلة للفلاحة
2000	7662000
2001	7583000
2002	7547000
2003	7503700
2004	7493000
2005	7511000
2006	7470000
2007	7469000
2008	7489000
2009	7493000
2010	7502000
2011	7510000
2012	7506500
2013	7496200
2014	7469400

المصدر: البنك الدولي.

الملحق رقم03:

السنة	الإنتاج النباتي
2000	4629.855
2001	6497.147
2002	6252.302
2003	9724.788
2004	10013.428
2005	10017.383
2006	10477.145
2007	9703.19
2008	8196.736
2009	13209.43
2010	13359.176
2011	14099.418
2012	16413.12
2013	17722.67
2014	16761.04

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الملحق رقم 04:

السنة	الناتج الفلاحي
2000	4594
2001	5334
2002	5236
2003	6589
2004	7784
2005	7866
2006	8804
2007	10325
2008	11197
2009	12751
2010	13645
2011	16106
2012	18333
2013	20506
2014	22725

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد